

10 خطوات تستيق "زواج المتعة السياسي" بين فتح و حماس!

كتب حسن عصفور/ في خطوة حملت بعضا من "المفاجأة" الإعلامية، أعلنت حركة فتح (م7) وحماس عن عقد مؤتمر صحفي عبر الفيديو كونفرس من رام الله وبيروت، بمشاركة جبريل الرجوب وصالح العاروري، يوم 2 يوليو 2020.

بلا أي جدال، الخطوة حملت كل مظاهر الاستعراض الإعلامي، من حيث الشكل والطريقة بل والشخصيات المشاركة، خاصة ممثل فتح، الذي كشف عن بعض ثقافته الغربية عن لغة الحوار، في رده على سؤال لصحفي حمساوي، حمل كل مظاهر التهديد الصريح، ويبدو أن صدمة السؤال والوصف اصابت الرجوب بدهشة أفقدته سيطرته الشكلية.

وبعيدا عن تلك "اللفتة" الكاشفة لبعض جوهر ثقافة الآخر للآخر، فما حدث لم يكن سياقاً موضوعياً يؤدي الى وضع نهائية حقيقية لأخطر ظاهرة فلسطينية منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية، الفعل الإسرائيلي الأمريكي المعروف باسم "الانقسام"، وتعاملت الحركتان بدرجة عالية من الاستخفاف بذلك الخطر العميق، وكأنه قرار "إداري" يتم تمريره بتلك السذاجة التي تحدثت بها ممثليهما.

كان يمكن ان تكون الحركة الاستعراضية نتاج مسار حقيقي من إزالة مطبات وحواجز عديدة من طرق الانقسام، تفتح الباب لخطوة انتقالية يمكن لها أن تكسب "مصداقية سياسية"، وليس "خطوة تحمل كل مظاهر الريبة السياسية"، لحسابات صراع على حكم "المحميات السبعة" و"نتوء غزة الكياني".

كان يجب أن يستبق هذا "الإعلان المسرحي" عدد من خطوات تمنح الكلام بعضا من "الصدق"، رغم كل الشكوك التي يخترنها المشهد السياسي خلف تلك الخطوة و"نوايا صانعيها محليا وغير محليا"، ومنها:

*بيان اعتذار من حماس عما صدر من رئيسها إسماعيل هنية حول منظمة التحرير في خطابه يوم 4 يونيو "عشية النكسة" الحزيرية 1967، واعتباره كأنه لم يكن.

*استقبال الرئيس محمود عباس وفدا من حركة حماس في مقره بالمقاطعة، كرسالة أولية لإطلاق مسار تصويب المسار.

*إطلاق سراح كل المعتقلين داخل سجون الطرفين، دون تبريرات خادعة.

*وقف حملات التشويه المتبادلة رسميا في إعلام الحركتين ومواقع التواصل الاجتماعي، التي تمثل قاعدة عداة يصل الى حد الانحطاط العام.

*لقاءات ميدانية علنية في فعاليات مشتركة من الطرفين مع مختلف القوى الفلسطينية، خاصة في الضفة الغربية والقدس، بما تمثله من مركز الفعل الكفاحي المطلوب ضد المشروع التهويدي (الضم وخطة ترامب).

*لقاء قيادي بين الطرفين في الضفة الغربية يرسل مؤشر اولي على بداية جديدة.

*لقاء قيادي بين قيادة الطرفين في قطاع غزة.

*قيام الطرفين بحركة تفاعل مسؤول مع أطراف الحركة الوطنية حول الخطوة القادمة.

*الاتفاق المسبق على بيان سياسي مكتوب، محدد النقاط والأهداف والخطوات القادمة ضمن جدول واضح، من تشكيل "جبهة مقاومة شعبية" إلى اعلان دولة فلسطين.

*أن يتم اعلان البيان السياسي بحضور قيادات من الحركتين عبر ذات التقنية.

خطوات ملموسة لا تمس أبدا تغيير الواقع القائم من حالة كيانية انقسامية، لكنها بالتأكيد ستمنح "مصداقية ما"، فيما سيكون لاحقا.

لكن ما حدث جاء كخطوة ضارة ومسيئة لجوهر الفعل الفلسطيني الرفض للانقسام، وأكد أن قيادة الحركتين تواصلان درجة الاستخفاف بالشعب الفلسطيني وفي زمن فاصل للمشروع الوطني في مواجهة المشروع التهويدي بجزئيته "الضم وخطة ترامب".

التطويل السريع من قوى وشخصيات للترحيب بما حدث، لا يمثل أبدا موقفا حقيقيا بل محاولة التبيان أنهم ليسوا ضد ذلك، كي لا يتهموا من "بلطجية" بعض الجانبين، كما جاء في حديث ممثل فتح في المؤتمر الصحفي، أن من لا يؤيد فهو يخدم المشروع المعادي، رغم أنهما وقبل غيرهما من قدم الخدمة التاريخية لذلك المشروع.

لو اريد حقا حركة فاعلة لحصار الانقسام، لتبدأ بما هو فعل وليس ضجيج فعل.
ملاحظة: يبدو أن شباب قطاع غزة اعتبروا أن "الموت هو الحل" من كارثة
أصابت قطاعهم ظلامية طال أجلها... اختاروا النهاية وتعددت أشكالها غرقا ام
انتحارا... هل يدرك "الحاكم بأمره" أي كارثة أنتجها لمستقبل شباب فلسطين!
تنويه خاص: فجأة بدأت بعض "المظاهر المسلحة" تجوب شوارع بلدات الضفة
الغربية وتستعرض ضد أجهزة امن السلطة...السؤال ليش مش ضد قوات
الاحتلال...معقول ذابت الحدود!

"أسرار هنية المفاجئة" و"الاستجواب الوطني - الشعبي" المطلوب!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن مسلسل المفاجئات "الفلسطينية"، خاصة من حركة
حماس لن يتوقف ويبقى مفتوحا الى حين، وآخر "عنقودها" تلك المقابلة التي
أجراها رئيس الحركة إسماعيل هنية مع "صحيفة قطرية"، غير ذي معرفة بها،
على الأقل في الساحة الفلسطينية، وربما نعتبر الخيار الصحفي لها للكشف عن
"أخطر الكلام" ترضية لأهلها.

مقابلة هنية، مع الصحيفة القطرية "الوسيل" المنشورة يوم 27 يوليو 2020،
يجب ألا تمر كخبر صحفي، وعلى القوى الوطنية كافة، وفي المقدمة منها حركة
فتح (بكل مكوناتها) أن تطالب بجلسة مع حركة حماس، و فقط لمناقشة ما أشار له
رئيسها من قضايا تثير الكثير من أشكال الريبة السياسية، توضيحا وتدقيقا
ومعرفة.

أول تلك القضايا، ما أشار الى انه تم "التوافق" بين حماس وإسرائيل حول إعادة
تفعيل المطار الذي كان في زمن الخالد أبو عمار، واعترف هنية بـ "أحيانا في
المعارك يستجيب العدو لمطالب المطار في غزة، ولكن نجد أن هناك أطرافا
خارجية قريبة منا لا تريد أن يكون هناك مطار، نضا يشير الى توافق مع عدو
ولكن رفضه من "قريب"، وهذا ما لا يجب أن يمر مروا عابرا...

ويكمل مفاجأة ثانية، مرتبطة بما سبق "ونحن نطلب أن يكون هناك ممر مائي لقطاع غزة يربطه بقبرص وحركة تجارية بحرية وترسو السفن الأوروبية في ميناء القطاع، ونضع هذه المطالب ضمن وقف إطلاق النار في معاركنا مع العدو، والإسرائيليون أحياناً يتجاوبون معنا ولكن تجد أطرافاً أخرى تقف في طريقنا قد تكون أطرافاً عربية أو أحياناً السلطة".

المفاجأة الثالثة، ذلك التفسير الغريب لرفض حماس المشاركة في انتخابات 1996 في زمن الخالد ياسر عرفات، وموافقتها المشاركة في عهد أبو مازن 2006، " نحن دخلنا الانتخابات في 2006 في إطار إعادة ترتيب البيت الفلسطيني".

وجاءت "أم المفاجآت"، التي تمثل "القنبلة الأهم" التي منحها هنية للصحيفة القطرية المجهولة، "وهنا أود أن أخص صحيفة "الوسيل" بمعلومة تنشر لأول مرة، وهي أن هناك أطرافاً جاءت إلينا قبل شهرين، ونحن نعرف بأنها مدفوعة من قوى كبرى، عرضت علينا مشاريع جديدة في قطاع غزة بقيمة حوالي 15 مليار دولار، بحيث يتم قيام مطار وميناء ومشاريع اقتصادية في قطاع غزة، ونقل العرض لنا عبر وسطاء"، مقابل "أن نقوم بحل الأجنحة العسكرية للفصائل، ودمجها في أجهزة الشرطة وأن يصبح سلاحك خارج الخدمة". وبالطبع قال أن حماس رفضت تلك "الصفقة الكبرى".

وستجاوز اعترافه، كما سبقه أمين الجهاد زياد نخالة، ان جوهر الصراع هو الضفة الغربية باعتبارها "يهودا والسامرة" وليس تل أبيب، كاعتراف غير مباشر بقية اتفاق اعلان المبادئ (أوسلو) الذي أسقط البعد التوراتي التهودي عن الضفة والقدس.

وتدقيقاً في منطق المقابلة، يفترض أن يتم مساءلة حماس عن كيفية التفاوض على إعادة بناء المطار وإقامة ممر مائي بين قطاع غزة والخارج، ويتفق مع دولة الكيان الإسرائيلي من وراء ظهر الرسمية الفلسطينية، ولا يعتبر ذلك خطوة على طريق إقامة "الكيان الغزي" الانفصالي، وهل يمكن تصديق ان تل أبيب تنازلت حقاً، أم ذلك هو بالأصل مشروعها المعلن منذ عام 2017 والمعروف باسم "مشروع كاتس"، وضمن خرائط تم نشرها لإقامة "جزيرة صناعية".

اعتراف هنية، يجب أن يصبح مكان سؤال سياسي، بعيدا عن الاتهامية لأطرف عربية قد ينعكس ذلك سلبيا على العلاقة معها، وبالتالي على الوضع الغزي العام.

وبسلاسة مثيرة يقول هنية عن "الصفقة الكبرى" انه تم رفضها تحت شعار "تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها"، وتناسى ما سبق قوله في ذات المقابلة، ان المطار والممر المائي بما فيه الميناء، والمشاريع الاستثمارية قد توافق عليها مع دولة الكيان دون أي مقابل كما ادعى، بل نتاج "المعارك العسكرية"، التي هزمت فيها إسرائيل كما يعتقد.

كيف يمكن تصديق توافقه مع إسرائيل على ذات المشاريع تقريبا، ثم فجأة يفرضها، ولو كان الأمر كذلك، لماذا لم تعلن حماس في حينه عن تلك "المؤامرة الوطنية"، وكيف لها أن تخفي ذلك عن الفصائل والقوى التي يفترض انهم "شركاء"، بل هل أوصلت رفضها الى القيادة الرسمية للسلطة والمنظمة، وكذلك حركة فتح، وهل هناك جهة ما فلسطينية، غير حماس تعلم بما حدث.

وهل كان العرض له مباشرة وقيادة حماس في الخارج، ام كان لقيادة حماس في قطاع غزة، ولما لم يكشف عن الجهات "التي قدمت"، ومن هو الوسيط بينهما، ومكان العرض المشبوه.

هل يمكن لهنية ان يكمل "فراغ المفاجأة"، ويكشف "المستخبي عنها" ما دام قرر الاعلان عنها.

مقابلة تفرض التساؤل الوطني، بعيدا عن "مهرجانية" حماس الاحتفالية غير المفهومة ما لم يكن تريد التغطية على ما كان من "مخاطر سياسية" بما قاله رئيسها.

الى حين قراءة توضيحا لما قال، فمنطق المقابلة حمل اعترافا بمشروع حماسوي خاص لقطاع غزة، يبدو انه يمهد لدور حماسوي جديد في الضفة الغربي ضمن "مشروع المحميات والنتوء" ...

هل تبدأ حركة "الاستجواب الوطني - الشعبي" لرئيس حماس... تلك هي المسألة.

ملاحظة: أن تطلق حماس سراح قاتل طفلة بحكم "الواسطة" الاجتماعية فتلك مسالة تلاحق عليها شعبيا، أما أن تسمح له بتهديد الإعلامي أحمد سعيد جهارا

نهارا فتلك ليست "واسطة" فحسب، بل رسالة لكل من ينطق على غير الهوى
الحمساوي!

تنويه خاص: فقدت مصر "طبيب الغلاية" اللقب الأشهر للدكتور محمد مشالي، بعد
نصف قرن من عطاء بلا ضجيج، بلا دعايات بلا لقاءات مبهرجة...رحل
الطبيب الذي ذكرني بالشيوعي البارز د. يعقوب زيادين...سلاما لروحهما.

"الصمت الوطني" الفلسطيني على مخطط الضم...لما!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية "تعليق" قرار تنفيذ
المشروع التهوديدي رسميا في الضفة والقدس، غاب الحراك الوطني الفلسطيني
بكافة أشكاله، عدا بعض تصريحات فقدت كل روح بها، ولم تعد مادة مثيرة
للقراءة، ليس للأجنبي بل لأبناء البلد والقضية، الى جانب بعض اتصالات هاتفية،
او رسائل "مملة" خالية من "الدسم السياسي".

ليس مجهولا، للرسمية الفلسطينية، وكذلك للقوى والفصائل ذات المسميات
والألقاب المتعددة، ان القرار الإسرائيلي ليس وقفا او إلغاء، بل هو تعليق مؤقت
ينتظر "ساعة الصفر" السياسية المناسبة، وقد تكون أقرب كثيرا مما يعتقد
"المتكلمون" على ربح آني، لأسباب معقدة، منها بعض الغضب الفلسطيني، الخالي
من "الأنياب الكفاحية".

ملفت تماما، أن القوى والفصائل، باتت وكأنها تحولت الى جزء من آلة الحراك
"الرسمي"، سواء في الضفة أو قطاع غزة، لا تمتلك من امرها السياسي شيئا،
وجلست تنتظر ما سيكون من "عطاء" يمنحها بعضا من فعالية تثبت حضورها.

وكي لا يصبح أمر "التهويد" واقعا عمليا في ظل "همهمة فلسطينية" لا أكثر،
وأن المواجهة الشعبية ليست قرارا رسميا، وقد لا تكون لأسباب مركبة، فقد
أصبح لزاما، بل ضرورة وطنية، ان تنهض القوى ذاتها لدفع قطار المواجهة
المصاب عطا بلا أي داع، سوى الخمول، وتحدد رؤية مشتركة بين مكونات
المشهد الوطني وألويات العمل المطلوبة.

وكي لا يتذرع البعض بموقف "الرسمية الفلسطينية" وعدم قيامها بتنفيذ قرارات فك الارتباط، ومنها سحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين واقعا كيانيا تحت الاحتلال، وفقا لقرار الشرعية الدولية، فتلك قد تكون سببا مضافا كي لا تبقى "أسيرة الجلوس على رصيف الرسمية".

الحراك الشعبي "غير المعلن"، هو القاطرة الضرورية لخلق معادلة فعل جديد، تضع مخطط التهويد أمام عقبات حقيقة، وليس عقبة صوتية، قد يبيح حبالها دون أن تترك اثرا سوى ما أصابها، وهذا يستدعي العمل على بلورة "تحالف سياسي" يضع مواجهة مشروع التهويد بجزئيه "الضم وخطة ترامب" عنوانا لا غير للتحرك، ودون البحث كثيرا في شكل ذلك "التحالف" جبهة أو إئتلاف، أو الغوص كما هي "العادة الفصائلية" في ترتيب الكلمات، من يسبق من، وألا يكون البحث عن "صدى الكلمة" أكثر قيمة من "صدى الفعل".

حراك "القوى"، دون ارتباط بموقف "الرسمية"، أو الاتكال على "وعود وهمية" برد عسكري مزلزل كما يصرخ البعض في قطاع غزة، فذلك وهم، ولن يحدث ما دام الأمر لأهل حكم الأمر الواقع في القطاع بات "مأمونا"، بل و "موعودا بحصة فيما سيكون من ترتيبات" يتم صياغتها في عاصمة عربية بجوار قاعدة أمريكية.

فصائل منظمة التحرير التي هي أصل الرواية الوطنية المعاصرة، تتحمل المسؤولية الرئيسية في حالة التيه الراهن، لغياب رؤيتها قبل فعلها، واتكالها على التاريخ أكثر من الحاضر، وهي قبل غيرها من أتاح للبعض محاولة "خطف الرواية الوطنية" لتزويرها في حضورهم، وساهم صمتهم في مزيد من مصادرة تاريخ الثورة المعاصرة.

فصائل المنظمة عليها أن تستفيق من سبات سياسي طال أمده، ولتبادر في تقديم رؤياها وآليات فعلها، وتبدأ حراكا شعبيا ميدانيا أي كان حجمه، ولا تقاس بمهرجانات مدفوعة الأجر، وتتذكر أن القوة لا تكمن فيمن يحضر بل لمن يبادر.

كل حراك شعبي متواصل هو فعل خلق حقيقة سياسية جديدة، وعكسه أيضا، كل "سكون" هو خلق حقيقة سياسية مضادة للحقيقة الوطنية، فهل نرى "صحوة

فصائلية" نحو "هبة شعبية" تقود رحلة مواجهة مؤامرة مشروع التهويد الأخطر في زمن الانحدار الوطني الغريب.

ملاحظة: كان لافتا جدا أن يقول رئيس حماس إسماعيل هنية، ان هناك مؤامرة لإشغال قطر وتركيا عن أداء دورهما لخدمة فلسطين...إعلان صريح بأن حماس مع الغزوة التركية في سوريا وليبيا وضد الأمن القومي...يا لها من خطيئة سياسية!

تنويه خاص: وأخيرا جاء خبر بعض "الأمل" بعد إطلاق "مسبار الأمل" الإماراتي الى المريخ...خطوة عليها أن تكون بداية مسار من تطور علمي يعيد وجهه فقدناه كثيرا.

"الصمت الوطني" الفلسطيني على مخطط الضم...لما!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية "تعليق" قرار تنفيذ المشروع التهويدي رسميا في الضفة والقدس، غاب الحراك الوطني الفلسطيني بكافة أشكاله، عدا بعض تصريحات فقدت كل روح بها، ولم تعد مادة مثيرة للقراءة، ليس للأجنبي بل لأبناء البلد والقضية، الى جانب بعض اتصالات هاتفية، او رسائل "مملة" خالية من "الدسم السياسي".

ليس مجهولا، للرسمية الفلسطينية، وكذلك للقوى والفصائل ذات المسميات والألقاب المتعددة، ان القرار الإسرائيلي ليس وقفا او إلغاء، بل هو تعليق مؤقت ينتظر "ساعة الصفر" السياسية المناسبة، وقد تكون أقرب كثيرا مما يعتقد "المتكلمون" على ربح آني، لأسباب معقدة، منها بعض الغضب الفلسطيني، الخالي من "الأنياب الكفاحية".

ملفت تماما، أن القوى والفصائل، باتت وكأنها تحولت الى جزء من آلة الحراك "الرسمي"، سواء في الضفة أو قطاع غزة، لا تمتلك من امرها السياسي شيئا، وجلست تنتظر ما سيكون من "عطاء" يمنحها بعضا من فعالية تثبت حضورها.

وكي لا يصبح أمر "التهويد" واقعا عمليا في ظل "همهمة فلسطينية" لا أكثر، وأن المواجهة الشعبية ليست قرارا رسميا، وقد لا تكون لأسباب مركبة، فقد أصبح لزاما، بل ضرورة وطنية، ان تنهض القوى ذاتها لدفع قطار المواجهة المصاب عطبا بلا أي داع، سوى الخمول، وتحدد رؤية مشتركة بين مكونات المشهد الوطني وأولويات العمل المطلوبة.

وكي لا يتذرع البعض بموقف "الرسمية الفلسطينية" وعدم قيامها بتنفيذ قرارات فك الارتباط، ومنها سحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين واقعا كيانيا تحت الاحتلال، وفقا لقرار الشرعية الدولية، فتلك قد تكون سببا مضافا كي لا تبقى "أسيرة الجلوس على رصيف الرسمية".

الحراك الشعبي "غير المعلب"، هو القاطرة الضرورية لخلق معادلة فعل جديد، تضع مخطط التهويد أمام عقبات حقيقة، وليس عقبة صوتية، قد ييح حبالها دون أن تترك اثرا سوى ما أصابها، وهذا يستدعي العمل على بلورة "تحالف سياسي" يضع مواجهة مشروع التهويد بجزئيه "الضم وخطة ترامب" عنوانا لا غير للتحرك، ودون البحث كثيرا في شكل ذلك "التحالف" جبهة أو إئتلاف، أو الغوص كما هي "العادة الفصائلية" في ترتيب الكلمات، من يسبق من، وألا يكون البحث عن "صدى الكلمة" أكثر قيمة من "صدى الفعل".

حراك "القوى"، دون ارتباط بموقف "الرسمية"، أو الاتكال على "وعود وهمية" برد عسكري مزلزل كما يصرخ البعض في قطاع غزة، فذلك وهم، ولن يحدث ما دام الأمر لأهل حكم الأمر الواقع في القطاع بات "مأمونا"، بل و "موعودا بحصة فيما سيكون من ترتيبات" يتم صياغتها في عاصمة عربية بجوار قاعدة أمريكية.

فصائل منظمة التحرير التي هي أصل الرواية الوطنية المعاصرة، تتحمل المسؤولية الرئيسية في حالة التيه الراهن، لغياب رؤيتها قبل فعلها، واتكالها على التاريخ أكثر من الحاضر، وهي قبل غيرها من أتاح للبعض محاولة "خطف الرواية الوطنية" لتزويرها في حضورهم، وساهم صمتهم في مزيد من مصادرة تاريخ الثورة المعاصرة.

فصائل المنظمة عليها أن تستفيق من سبات سياسي طال أمده، ولتبادر في تقديم رؤياها وآليات فعلها، وتبدأ حراكا شعبيا ميدانيا أي كان حجمه، ولا تقاس بمهرجانات مدفوعة الأجر، وتتذكر أن القوة لا تكمن فيمن يحضر بل لمن يبادر. كل حراك شعبي متواصل هو فعل خلق حقيقة سياسية جديدة، وعكسه أيضا، كل "سكون" هو خلق حقيقة سياسية مضادة للحقيقة الوطنية، فهل نرى "صحوة فصائلية" نحو "هبة شعبية" تقود رحلة مواجهة مؤامرة مشروع التهويد الأخطر في زمن الانحدار الوطني الغريب.

ملاحظة: كان لافتا جدا أن يقول رئيس حماس إسماعيل هنية، ان هناك مؤامرة لإشغال قطر وتركيا عن أداء دورهما لخدمة فلسطين... إعلان صريح بأن حماس مع الغزوة التركية في سوريا وليبيا وضد الأمن القومي...يا لها من خطيئة سياسية!

تنويه خاص: وأخيرا جاء خبر بعض "الأمل" بعد إطلاق "مسبار الأمل" الإماراتي الى المريخ...خطوة عليها أن تكون بداية مسار من تطور علمي يعيد وجهه فقدناه كثيرا.

"القطبية السياسية" الفلسطينية خطوة لشرعنة "العهد الانقسامى"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن البعض فلسطينيا أو غير ذلك، يقوم بعملية خلط سياسي غريب بين الطريق الى "انهاء الانقسام"، وترتيب أوراق علاقة ما بين أطراف في حركة فتح وحركة حماس، لا تضع قواعدا حقيقية لترتيب وطني مستقبلي شامل.

وكي لا يستمر أمر "التلاعب" بين حق وطني وجب القيام به بفعل وافعال لا تنتظر وقتا ولا تفكيرا، تؤدي عمليا الى بداية صواب نحو الخلاص من أحد اوجه كارثة تم صناعتها بين أطراف محلية وإقليمية ودولية، وبين البحث عن إشارات لـ "مداعبة وطنية" تتحدث عن الخلاص، وكأن "أمرها" يحتاج غير ما كان

"أوراقا" مكدسة من غزة الى القاهرة فمكة فيبيروت مرورا بموسكو، قالت كل ما يمكن أن يقال، فلم تتعطل لغة الكلام يوما، بل تعطلت لغة الفعل التفاعلي دوما معها.

الحديث المستحدث عن تقارب قطبي الأزمة الفلسطينية، فتح وحماس، هو بحث عن سلوك لا يذهب الى تنفيذ ما وجب مما تم اتفقا، بل يبحثان حركة استعراضية تمنح كل منهما "سلاحا" ردعيا ضد جبل الاتهامات لهما، دون غيرهما، بالمسؤولية المباشرة عن تدمير المشروع الوطني ووحدته الكيانية، ما فتح الباب واسعا لمخطط التهويد في الضفة والقدس، وفصل قطاع غزة ضمن حالة كيانية خاصة.

ترويج حركة التقارب "القطبية الثنائية" بين الحركتين، يأتي في ظل مشهد الذهاب الى خلق واقع سياسي يمس بجوهر المشروع الوطني ووحدة الكيانية الفلسطينية، ويرمي من بين ما يرمي أهدافا، تكريس البعد الانقسامى بمظهر "وحدوي".

ويبدو أن هناك من وقع في مصيدة المخطط المستحدث، اعتقادا أنه يفتح الباب للخلاص مما كانا سببه، دون الانتباه، انهما يعيدان انتاجه بشكل مختلف، فالمظهر الاستقطابي الذي يتم تحضيره، وللمفارقة من ذات الجهة العربية التي لعبت الدور الوحيد في صناعة الانقلاب الحمساوي الأول، بكل مظاهره، من ترتيب انتخابات تشرعن ما سيكون الى ما حدث في يونيو 2007، هي ذاتها الان، تعود لتكرس "انقساما جديدا" عبر ادوات "ثنائية العهد الانقسامى" القديم.

لو ان الأمر بحثا لوضع نهاية حقيقة للمرحلة الانقسامية، لكان لقاء وطنيا صريحا بمشاركة عامة، تبحث فقط في كيفية تنفيذ ما كان وخاصة وثيقة لقاء بيروت وقبلها في القاهرة، لقاء لا يكون عبر مراسلة تلفزيونية، أو مهرجان مسرحي يدرك كل فلسطيني انه ليس سوى "مكذبة" لحرف النقاش الوطني، من رسم خطة مواجهة حقيقية وتشكيل جبهة مقاومة شعبية الى انتظار حلقات مسلسل التصالح.

مناورة قد تبدو للبعض انها "ذكية"، خاصة مع دخول دولة الكيان الإسرائيلي على خط ترويجها، عبر مظهر إعلامي يبدو معارضا، كما سبق لها في محطات

أخرى، وهي تعلم ان حربها الإعلامية ضد "الترتيب القطري الجديد" لتكريس الانقسامية المعاصرة، هو فعل ترويجي لها.

الإشكالية السياسية، ليس فيما تخطط الدوحة له، عبر بعض من فتح وبعض من حماس، بل في حركة "البلاد السياسية" التي اصابت غالبية القوى الوطنية والفصائل الرئيسية في الثورة والمنظمة، وممن لهم "ثقل تنظيمي"، وحضور شعبي لا يتم تفعيله لحماية ما يمكن حمايته من مشروع يتآكل بشكل علني.

استخدام تعابير انهاء الانقسام لتمير الانقسامية الجديدة عبر قطبية ثنائية، ضرورة سياسية لتمير المشروع العدوانى الجديد، المؤدى الى "كيانية المحميات والنتوء"، ولذا ما يتم ترويجا ليس خارج ذلك، بل اداته الضرورية التي لا سبيل عنها لتنفيذ مخطط المحميات والنتوء. التصدي للقطبية الجديدة هو فعل وطنى لمواجهة مشروع التهويد، كي لا يسود الاستخفاف بالمسالة الوطنية، كما سبق يوما، عندما تغافل الكل الوطنى عن مخاطر المشروع الأمريكى - الإسرائيلى لما عرف بالانتخابات التي فتحت الباب أمام الكارثة التي نعيش.

ملاحظة: نشرت وكالة السلطة الرسمية نصا لحديث الرئيس عباس مع التركي أردوغان دون أي إشارة بالتهنئة بتحويل آيا صوفيا الى مسجد، فيما وكالة تركيا الرسمية ذكرت ذلك...أيهما أصدق، ولو لم يقلها الرئيس عباس فالصمت عليها خطأ سياسي!

تنويه خاص: غادرنا فجر يوم الاثنين الشاعر الفلسطيني هارون هاشم رشيد، رمزا لوطن وقضية جسدها فعلا وممارسة، هارون هاشم رشيد ابن فلسطين غادر ولن يغادر...سلاما لك في رحيلك أيها الشاعر النبيل!

أوقفوا "القمع المزدوج" كي لا يرتبك "جدول الأعمال الوطني"!

كتب حسن عصفور/ فجأة، بدأت حركة "الاختلاط الشاذة" في المشهد الفلسطيني، فلم يعد من الممكن مراقبة الأولويات التي تثير الانسان – مواطننا أم مسؤولا في جناحي "بقايا الوطن"، ولكن الأكثر وضوحا أن القضية التي يفترض انها "مركزية" جدا، لم تعد تمثل "أولوية سياسية – شعبية" واضحة، بل ربما تغيب كثيرا عن الرؤية الميدانية.

نعم، وبلا أي تردد أو خداع، فقضية مواجهة المشروع التهودي، بكل أبعاده الكارثية على القضية الوطنية، بل وكسر جوهرها، لا تحتل مركزها الذي يجب ان يكون، وربما انتقلت من أولا الى ...دون تحديد رقمي لمكانتها، ولم تعد المسألة التي يراها المواطن محركا لطاقته، بعد ان تم "نهشها" من قبل حكومتي الأمر الواقع شمالا وجنوبا.

ويزداد الأمر سوادا، عندما يصبح الحديث عن "مواجهة حراك الفساد والاعتقالات في الضفة"، مع توازي حملات قمع وإرهاب للرأي، وفوضى اجتماعية في قطاع غزة، الأكثر حضورا في وسائل الإعلام محلية أو عربية ودولية، وبالتأكيد العبرية.

وكي لا يصاب أصحاب "الحكم" برعشة مما يقال، فما عليهم سوى إدارة مؤشر البحث وسيرون أن مشروع الضم والتهود، تحولت من "قضية رأي عام فلسطيني"، الى حركة تصريحات وموضوع اتصالات هاتفية، دون ان تشهد الأرض دليلا واحدا أنه أمر مركزي للفلسطيني.

والسؤال، هل يخطأ المواطن، الذي وصل الى حد الكفاف، في التعبير وحرية الرأي وبحثا لحل حالة اجتماعية، لم يعد معها قادرا على الضغط الذاتي للهروب منها ليقنع ذاته، ان أولوية مواجهة التهود ضما وشفقة، يتطلب "تنازلا".

في الضفة "غضبا" ضد التجويع غير المبرر، من خلال وقف الراتب أو مصادرة ما يمنح له نصفا بشكل "قانوني"، وما يرافقها من مظاهر استفزازية لفئة تعتقد ان منصبها يمنحها كل الحق في أن تكون غير المواطن، والذي هو القوة المحركة لأي فعل وطني.

نعم، انتشار مظاهر الفساد المتآخي مع حصار راتب المواطن، أصبح أولوية عقلية وميدانية، وكل مهرجانات الاستعراض السياسي لم تعد تترك به بصمة، بل لربما، وهنا الأخطر أنه لم يعد يثق في أي دعوة تأتي ممن يحاصر الراتب ويعيش فسادا بيّناً.

أن تخرج كوكبة سياسية وأكاديمية، بعريضة تصبح "حدثاً" لإطلاق سراح معتقلي رأي ورافضين للفساد"، في لحظة المواجهة الأخطر، فتلك رسالة إنذار مبكر، ان القادم سيكون كارثيا لو لم يتم إعادة التفكير أولاً، وتعديل مسار المشهد ثانياً، لحل أزمة المواطن السياسية – الاجتماعية، وهي لا تتطلب "سحراً وعبقرياً"، وحلها باستلام "الحق الوطني" في المال الفلسطيني، ومحاكمة رموز فساد لم تعد الأسماء سرية ابدأ، وبدلاً من اعتقال نشطاء الحراك، يتم الاستماع الحقيقي لهم.

والحراك "الضفي"، ضد الفساد ومصادرة القانون وحرية الرأي، لا يلغي أبداً أن غياب الحراك الغزي الصريح، غياباً لحالة إرهاب فكري ومصادرة حريات، ونشر ثقافة أكثر خطورة وتدميراً قاعدتها "التخوين والتكفير"، لإخفاء أزمة حقيقية يعيشها القطاع، ولعل حضور صوت عشيرة ما وبقوة يفوق قوة الفصائل تحدياً، تكشف أن هناك "خللاً" جوهرياً في العلاقة الوطنية.

قطاع غزة، قنبلة موقوتة وما يعيشه ليس فقط بسبب الاحتلال، بل هناك أسباب أكثر تأثيراً من ذلك، فالفساد الخاص وغياب القانون أكثر من "شقيقه" الشمالي، وغياب الحراك الصريح، لا يلغي أن هناك حراكاً كامناً، قد ينفجر في أي لحظة، وتكون نتيجته ان حماس سترد بالحديد والنار...وتخيلوا المشهد في اليوم التالي...

حالة الإنكار للغليان الاجتماعي في جناحي "بقايا الوطن" لن تكون حلاً للأزمة، بل تكثيفاً لها لتصبح هي الأزمة الكبرى...دققوا لو كانت فلسطين لا تزال حاضرة بكم!

ملاحظة: كان ملفتا رفض رئيس بلدية النصيرات السابق حفلاً لتكريمه من المجلس الجديد... معتبرا التكريم الحقيقي بإعادة حقوق عائلات حريق النصيرات واصفا إياهم بـ "الشهداء"...رفض يجب أن يفتح تحقيقاً وطنياً.

تنويه خاص: "محاكمة طفل جنين" من قبل مجموعة مسلحة، وبتحد صريح لأجهزة السلطة، تكشف أن "عناصر الفوضى" لم تعد تقديراً، بل جزءاً من واقع ينتظر رصاصة الانطلاق لا أكثر!

بعض حماس وصناعة "الكذب المقاوم والبديل غير الوطني"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن بعض من أوساط حماس فقدت قدرتها على السيطرة الذهنية في التعامل مع "الخلية الجاسوسية"، التي تم الكشف عنها مؤخراً، وتصر أن تصل إلى قمة "التغابي الإعلامي" في التعامل مع الأمر الذي أصبح مكشوفاً إلى حد التفاصيل أسماءً ومعلومات، بل وضرر وطني، وتبحث لها عن "عدو وهمي" غير العدو الحقيقي، والذي كمن في جزء منها سنوات عبر تلك "الخلايا السرطانية".

وبدلاً من قيام حماس بالبحث عن علاج لمرضها، الذي يتكرر بين حين وآخر، بشكل يضع كل الأسئلة المشروعة أن المعالجة لم تكن بتراً حقيقياً بل ملامسة وهروباً، ولذا تبرز مثل تلك "الأورام السرطانية" بين فترة وأخرى لعدم صوابه العلاج، لجأت إلى أن تفتح حرباً خاصة ضد موقع "أمد للإعلام" وضدي شخصياً.

وانتقلت حماس عبر حملة إعلامية فاقدة لأي مصداقية لكيل الاتهامات شمالاً وجنوباً، وكأن نشر خبر الخلية الجاسوسية أصابها في منطقة حساسة بالدماغ، بدلاً من التفكير العملي ومراجعة الأمر بما يخدم مصلحتها الأمنية أولاً، والمصلحة الوطنية ثانياً، ولكن أصرت بعض أطرافها على فتح جبهة لحرف الأنظار عن الواقع المرير، لغاية في نفس جهة "مجهولة".

بشكل مثير للسؤال خرجت حماس بحملة إعلامية مكثفة متناسقة، جذت لها آلتها واستعانتها بـ "صديق أسمه الجزيرة"، يحمل كل أشكال الشبهة ضد القضية الوطنية وبوق إعلامي للمشروع التقسيمي الأمريكي، وهي تعتقد أن مثل تلك "الحملة الفاقدة" لأي كلمة صدق سياسي قد تحدث "هزة" شعبية، لكنها كشفت

جهلا غريبا بمعرفة مسار بعض من احداث وطنية، من قبل صناعي تلك الحملة، وكأنهم ليسوا بـفلسطينيين لا يعلمون محطات سياسية بارزة في تاريخنا المعاصر.

وبتدقيق في دوافع حملة بعض من حماس، فالسبب الحقيقي ليس نشر خبر خلية جاسوسية، اعترف بها لاحقا بعض من قيادات الحركة دون بيان رسمي، بل فيما سبق ذلك من مناقشة موقف رئيسها إسماعيل هنية عشية الحديث الإسرائيلي عن الشروع في تنفيذ مخطط التهويد بالضفة الغربية والقدس، حيث طالب بصناعة "بديل سياسي" عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب، ووضع الأمر في سياقه الوطني.

لم يكن خطاب هنية سقطة سياسية، بل جاء في سياق خطة منسقة أكملها بالخروج عبر مهرجان لجماعة الإخوان المتأسلمين في الأردن، والتي صدر قرار بحلها رسميا، ما يضع العلاقة معها بعد ذلك كشبهة سياسية ضارة بالشعب الفلسطيني، وتحدث هنية كأنه الممثل الرسمي للشرعية الفلسطينية، وتجاهل كليا تاريخ الشعب الكفاحي، والثورة الفلسطينية بدأت من حماس ومعها.

نعم، رفضت في مقالاتي السابقة هذا الموقف المثير للريبة الوطنية، ومستمر في رفضه ومقاومته، لان تدمير الكيانية الفلسطينية هو الهدف الحقيقي للمشروع التهويدي "الضم وصفقة ترامب"، والمطلوب من قيادة حماس، وليس غيرها، مراجعة نهجها السياسي وسلوكها الضار، والذي يفتح الباب امام كل أعداء القضية الوطنية.

لم يكن الحديث عن موافقة البعض الفلسطيني، ومنهم بعض حماس، على مشروع "المحميات السبعة في الضفة والنتوء الكياني في غزة"، سيمر مرورا عابرا، بل كان معلوما أن أطرافه ستبدأ فتح "معارك وهمية" للابتعاد عن كشف جوهر الأمر، معتقدين انها ستربك جبهة التصدي للمشروع التهويدي وأدواته.

والحقيقة التي تثير السخرية، أن من يقف وراء الحملة غير الذكية، التي خسرت بها حماس وليس غيرها، عند الحديث عن رفض مشروعها لصناعة "بديل غير وطني"، او الصمت على فضيحة الخلايا التجسسية، يعادي "المقاومة"، دون ان يحددوا عن "مقاومة" يتحدثون، هل هي "مقاومة" حراسة السياج الفاصل على طول قطاع غزة وبحرها مقابل مالي معلوم، ام "مقاومة" القتال من جوار قاعدة

العديد الأمريكية في قطر، أو "مقاومة" استلام المال عبر شركة الشاباك الأمني الإسرائيلي الناقله للمال القطري، وكأن أمريكا وإسرائيل اصبحتا راعي رسمي لتلك "المقاومة"، اذا كان الأمر كذلك، نعم ضد هذه شكلا موضوعا.

تصدير بعض حماس أزمة تعيش بهم، ليس حلا، وصناعة "الكذب المقاوم" ليس حلا، فهي قبل غيرها عليها مصارحة الشعب بالحقيقة السياسية بكل أركانها، وأن تكف كليا عن حركة "الاستغناء" التي باتت نهجا غريبا، فليس بالردح الساذج يمكنكم تمرير كذب بغلاف مقاوم.

ملاحظة: بدأت دولة الكيان الإسرائيلي لملمة أوراقها استعدادا لمصير ينتظر مجرمي الحرب من قياداتها السياسيين والعسكريين... فلسطين تطل برأسها رغم تيه سياسي مفروض!

تنويه خاص: لم يكن د. موسى أبو مرزوق القيادي في حماس موقفا باعتباره حرب 2014 على قطاع غزة هي الأطول في الصراع... حرب بيروت 1982 دامت 3 أشهر... مواجهة 2000 – 2004 كانت الكبرى... حماس مش أصل الحكاية ولن تكون!

تمرد "المحافظين الأربعة"...سياسة أم اقتصاد أم...؟!!

كتب حسن عصفور/ ما أن أعلنت حكومة الرئيس محمود عباس في رام الله، عن 19 إجراء لمواجهة خطر الوباء الفايروسي، ومنها الإغلاق التام لمحافظة تشهد انتشار الخطر، سارع محافظي نابلس، الخليل، رام الله وبيت لحم برفض القرار المركزي الحكومي.

قرار المحافظين الأربعة العلني برفض الإجراءات، يمثل، وبلا أي محاولة "تجميل" أو "مكيجة" له، شكلا من اشكال التمرد الصريح، بل تحديا غير مسبوق، مستعينين بأصحاب المصالح التجارية والاقتصادية كسلاح لتغطية التمرد

من حيث المبدأ، من حق أي جهة وطنية كانت او مؤسسة تجارية، ان تبدي رأيا في القرارات الحكومية للمصلحة العامة، وبما يخدم القرار الرسمي ومصلحة الناس، يحكمها حساب سياسي، وليس بالطريقة التي كشفت رفضا علنيا من أجهزة رسمية تعتبر جهات تنفيذية، ما يمثل ضربة لأي قرار حكومي لاحق.

لا يمكن أن يمر "تمرد الأربعة" كحدث خبري عادي، لا شكلا ولا مضمونا، فقد كشف أن هناك استغلال صريح لضعف القدرة الحكومية على تنفيذ قراراتها، مع ضعف القدرة الأمنية لضمان ذلك، وفي ظل الموقف "التصادمي" العلني مع دولة الاحتلال.

استغلال "الأربعة" أصحاب المصالح التجارية – الاقتصادية كجدار يختبئون خلفه، خطيئة سياسية لا يجب ان تمر مروا عابرا، لأن الصمت عليها وتجاهل ما تركته من "آثار" ضارة، سيكون بداية لمظاهر من "التمردات" في ظل المشهد بالضفة الغربية، ليس فقط تجارا ومؤسسات بل قد تصل الى مواقع أخرى ومسميات أخرى، وكل سيجد له سبب ومبرر.

رفض "تمرد الأربعة" ليس بالضرورة تأييدا لقرارات الحكومة، والتي كان عليها ان تكون مدروسة بعناية ضمن خلية "أزمة" وبالتشاور مع المحافظين والنقابات والقوى السياسية، كون الأمر ليس مهنيا بالشكل التقليدي، بل جزء منه له أبعاد حياتية تتعلق بالمواطن وعجلة الاقتصاد، ومنها ما يرتبط الحالة السياسية المعقدة في تنفيذ القانون، او الإجراء، فليس الأمر تنفيذا أعمى أو قرارا والسلام.

بالقطع، ليس من حق الحكومة "التعنت"، بأنها "سيدة نفسها" وهي غير ذلك تماما، بل أكد "تمرد الأربعة" انها هشة الى درجة تثير الشكوك في قدرتها على تنفيذ أي قرار جوهرى لا يرضى عنه البعض، وكان التراجع السريع عن قرارها نتاج ذلك ليعريها امام المواطنين، ويقوي من شوكة كل من لا يرى في قراراتها "مصلحة" بمقاسه الخاص.

التراجع الحكومي السريع بعد التمرد كان أكثر خطيئة من التمرد ذاته، وما كان لها ذلك بتلك الطريقة المهينة لها شعبيا أولا، وهيبة سياسية مع العدو المحتل ودول العالم.

لو كان لها أن تتراجع، كان يجب أن يسبقها معاقبة المتمردين أولاً، ثم عقد لقاء طارئ لخلية الأزمة التي يدعون وجودها، ودعوة المؤسسات الاقتصادية لذلك اللقاء، ثم تبدأ حركة تصويب القرار وفق لمصلحة الناس ومصلحة مواجهة الوباء، كي لا يصبح الأمر بلا حساب وتفتح أبواب "الرديلة السياسية" التي ينتظرها البعض بدعم صريح من أجهزة أمن الاحتلال، لخدمة المشروع التهويدي.

محاسبة التمرد ضرورة، لو اريد محاصرة "فوضى قادمة" يتم الاعداد لها، وتفجيرها ما قبل اعلان دولة الكيان قرارها الرسمي تنفيذ التهويد، حيث ستكون "الفوضى والفلتان الأمني" ركيزة من ركائزها لتمرير المشروع الأخطر وطنياً، وساذج من يتجاهل ما تعده سلطات الاحتلال من "عبث" بالوضع الداخلي الفلسطيني، وتحت كل الشعارات التي تسمح لها بتمرير مخطتها التوراتي.

الحساب ليس فعلا شخصيا بل حساب سياسي كي لا يصبح الندم خيارا وطنيا. ملاحظة: بعض من صغار حماس لا زالوا يمارسون استهبالهم السياسي...حالة انكار نادرة في رفض الاعتراف بالمصيبة التي حلت بجهازهم الأمني...فشتم "أمد" ليس هو الرد يا صغار!

تنويه خاص: ألغت الحكومة "مهرجان" ضد الضم كان يجب عقده في رام الله الثلاثاء، أي كان أثره، بحجة منع التجمعات ولكنها تفتح التجمعات لغير ذلك...مفارقة طريفة!

حل أزمة "الراتب" جزء من خطة مواجهة "الضم"!

كتب حسن عصفور/ منذ خطاب الرئيس محمود عباس مايو الماضي، واعلانه وقف العلاقات مع دولة الكيان، وقبله، يعيش الموظف الفلسطيني أزمة حقيقية بعد ان أصبح راتبه معلقا في الهواء، لا يعرف هل سيكون ام سينتظر، هل هو راتب أم نصف، ما له وما للبنوك أو أهل الدين العام.

بالتأكيد، سيقول البعض أنها ليست الأزمة الأولى التي يتعرض لها الموظف منذ قيام السلطة الوطنية، لكنها بالقطع، هي الأزمة التي يمكن القول إنها الأولى التي لا يرى الناس لها ضرورة وطنية سياسية، بل هناك من يراها "مفتعلة لأسباب غير معلومة، وبعيدا عما يقال، سببا أو "زعا لسبب"، فلا يوجد لها توافق وطني عام، وبالجريرة لا يوجد تأييد شعبي عام.

الأزمة المالية هذه المرة صناعة محلية فلسطينية، عندما قررت "الحكومة"، وبشكل غير مفهوم أبدا، وقف استلام أموال المقاصة، التي هي حق مطلق وليس هبة أو منة من الطرف الإسرائيلي، قرار ربما أثار الارتباك حول "الدوافع" التي أدت لمثل ذلك، ولم تقدم أي تفسيرات لذلك "القرار الغريب".

لا خلاف، ان وقف التنسيق الأمني كان أحد المطالب الضاغطة على السلطة الفلسطينية وحكومتها في رام الله، كما الحد من التنسيق المدني، والذي يتطلب مراقبة حقيقية للجانب الاقتصادي منه، خاصة وجود البضائع الإسرائيلية في السوق الفلسطينية ولها "بديل وطني"، ومع قيمة بعض ما تم تنفيذه في القرار الأمني والمدني، لم يكن مطلوبا أبدا، وضع المقاصة جزءا من تلك الآلية التي يتم التعامل معها.

اعتبار أن وقف استلام المقاصة هو جزء من قرار وقف التنسيق "مدني" – أممي"، لا يمكن له أن يمثل حالة اقناع للمواطن قبل الموظف، فتلك مسألة يمكن التعامل معها بطرق مختلفة، وأشكال متعددة، لأن المعاناة هنا من يدفع ثمنها ليس "العدو الوطني" بل الحارس الوطني للقضية، ومعها المحرك الحقيقي لأي فعل للحماية المطلوبة.

تجويد المواطن خطر سياسي، أي كانت الذرائع، وبدون "أسباب وطنية مقنعة"، ومع تفاوت معلوم جدا لحياة "فئة من المسؤولين" خارج أي إحساس بما وصل له حال موظف لا يملك سوى ما له راتبا محددا محدودا.

وليس مفاجئا أبدا، أن تشهد الضفة الغربية حراكا ضد الفساد، أي كان حجمه والمشاركين به، لكنه بالتأكيد يجد تعاطفا كبيرا من بين الصامتين، وخاصة مع مواجهته بالقمع والاعتقال، ما يزيد الغضب الشعبي – الاجتماعي، فالتظاهر ضد الفساد حق، وقد يراه أطراف الحكومة والسلطة غير ذلك، بل منهم من يذهب الى

محاولة النيل منه بالاختباء خلف معركة "الضم" والمواجهة"، وهم غير ذلك مطلقاً لا حضوراً في معركة ولا وجوداً في ميدان، واستبدلوا "المواجهة الشعبية" بحصار موظف و"بعبة إعلامية"، غايتها بحثاً عن مصالح في حسبة تحالف المحميات والنتوء.

من يبحث مواجهة لمشروع التهويد وهو يعاقب القوة الرئيسية لتلك المواجهة، فهو واهم او مخادع، فلا قدرة لجائع ومصاب بكل أشكال الإحباط العام، من سلوك بلا سبب وطني حقيقي يمكنه أن يكون قادراً على العطاء العملي.

موضوعياً، أول خطوات المواجهة للمؤامرة الجديدة البحث عن حل جدي لأزمة الراتب، وإيجاد سبل للتغلب على أزمة المقاصة واستلامها، ويمكن مناقشة سبل وصولها من خلال مبعوث الأمم المتحدة ملادينوف وممثلي الاتحاد الأوروبي، لو أن الأمر يمثل أولوية للحكومة كما يعلن الناطقون باسمها.

"جاهدوا" لحل أزم المواطن - الموظف، قبل أن تفكروا بـ "الجهاد" الآخر، كي لا يصبح المشهد لاحقاً "مواجهة بين جائع وحاكم" وليس بين شعب وعدو... فلا تستخفوا بجوع الناس وتذكروا دوماً ما قاله الإمام علي والصحابي النبيل أبو ذر الغفاري، "عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه"... فالجوع كافر فلا تدعوا الناس يكفرون بما هم مؤمنين به وطناً وقضية... ابحثوا حلاً قبل الندم الوطني العام.

ملاحظة: هل بدأت بعض أدوات قطر تركيا بتحريك "خلايا إرهابية" ضد مصر، كجزء من النزعة الاستعمارية الأردوغانية الممولة من تميم بن حمد... للبعض الفلسطيني حاذروا ممن يبحث استخدامكم!

تنويه خاص: تربية حماس في غزة نشرت فيديو اعتذار لطفلة ووالدها عن خطأ مرتكب، كان لها علاجه بقانون وليس بفضيحة طفلة... فعل يرتقي لمستوى الجريمة... تذكروا أن "كسر الروح الإنسانية باب مفتوح للخيانة الوطنية"!

خلية التجسس " القسامية" والمعالجة السياسية!

كتب حسن عصفور/ في سياق المعارك التي لا تتوقف بين الفلسطينيين، أي كان ومن كان، مع العدو المحتل، صفة ومهنة، تحتل معركة التجسس أحد الجوانب التي لم تتوقف، وربما تمثل في لحظات جانبها هاما يترك اثره سلبا أم إيجابا وفقا لكيفية التعامل والقدرة على محاصرة ما تركه او زرعه.

وفي السنة الأخيرة كشفت حماس عن عدة خلايا لعملاء مرتبطين بدولة الاحتلال وجهازه الأمني الأكثر امتدادا في فلسطين (الشاباك)، ولكن يبدو أن الخلية الأخيرة التي اعتقلت بها "أحد قيادات القسام" المرتبطين بشبكة الاتصالات "السرية جدا"، والتي بذل فيها الكثير من الوقت، وكلفت حماس وجهازها الأمني أن تدفع ثمنا من سمعتها لسرقتها مرات عدة أدوات ومقاسم شركة الاتصالات في قطاع غزة، الى جانب من هرب بما يحمل معه من معلومات.

ليس جديدا، ولن يكون أيضا لاحقا جديدا كشف خلايا تجسسية في ظل الصراع، ولكن يبدو ان الخلية الأخيرة تمثل الأخطر في مسلسل الكشف عن تلك البؤر، التي تمثل خنجرا ساما في ظهر الشعب وقواه السياسية، كونها تعمل في "سلاح" يعلم غالبية ما يحدث من تطورات أمنية وسياسية تتعلق بالجهاز العسكري وفروعه، بل ويصل الى القيادة السياسية المرتبطة به.

ولأن الأمر بحكم المكان، ليس خطرا على حماس وجهازها العسكري فحسب، بل يطال كل ما يرتبط بها، خاصة أطراف الغرفة المشتركة وهيئة المسيرات، رغم توقفها بقرار خفي، ولذا يجب على حماس وجهازها العسكري، بعد تحديد الأضرار التي حصلت عليها تلك الخلية الأخطر، ان لا تتصرف وفقا لما كانت عليه في سوابق عديدة، وأن تعتبر أن الضرر لحق بكل مكونات العمل الوطني، والخطر يمسها كما يمس حماس وكتائب القسام، وكل مكوناته الأخرى.

ولعل الابتعاد عن الذاتية أو رد الفعل المتسرع يصبح ضرورة لتدارك ما يجب تداركه من ضرر حدث، وحصار ما يمكن حصاره من مخاطر قد تكون في قادم الأيام، وهذا يفرض طرقا للمعالجة ليس كما سبق للتخلص من هذه الخلية إعداما ويغلق ملفها، وكفى المتابعين شر القتال.

وبداية المعالجة الصواب، ان تعلن حماس وجناحها العسكري عبر بيان للعامة، حقيقة الأمر، وان تتجنب كشف تفاصيل حساسة لخدمة التحقيق، لكن تغافلها عن ذلك، وترك الأمر للتداول غير الرسمي يترك آثارا سيئة أكثر كثيرا من العلنية، فالسرية هنا ليس عن عدو يعلم تفاصيل الحدث الى حين الاعتقال، ولكنها سرية على من لهم حق المعرفة، والمتضررين من فعل التجسس، فكل مواطن فلسطيني قد يكون مرت معلومات عنه عبر تلك شبكة الاتصالات تلك.

الصراحة جزء من المعالجة الصواب، والغموض يزيد القلق الوطني والاجتماعي في آن، وليس دليل حكمة أبدا، ولنتعلم من عدونا ذاته، حيث يكشف عن بعض ملامح في مثل تلك القضايا الأمنية الحساسة، ولاحقا قد يعلن تفاصيل أكثر حسب الممكن ومدى خدمته لأهدافه الخاصة.

صمت حماس وكتائب القسام والجهاز الأمني خطأ وربما يمثل خطيئة سياسية – أمنية، ويفتح الباب لكل ما يمكن من "تقديرات" عن حقيقة الحدث الأمني الأهم من سنوات في صفوف حماس والقسام.

المعالجة الوطنية تبدأ من هنا، وغير ذلك تضع علامات استفهام أو نقاط سوداء على حقيقة الأمر معرفة وتصويبا وتداركا وحصارا، ويمثل شكلا من اشكال الاستخفاف بالوعي الوطني العام، وسرية ساذجة لا أكثر.

ملاحظة: حركة الاعتقالات الأخيرة ضد الصحفيين في قطاع غزة وضد رافضي الفساد في الضفة تثير الاشمئزاز الوطني العام... ليس هكذا يمكن محاصرة خطر مشروع التهويد... وبلاش نقول غيرها!

تنويه خاص: كل التهنة لمن ادخل الفرحة للعائلة بنجاحه في الثانوية العامة... فرحة منتظرة منذ 12 عام... دفعة جديدة من أبناء الشعب نحو بناء مستقبل لوطن حر وشعب يجب ان يكون سعيدا!

درس سياسي تونسي...رئيس يرفض "الخطف"!

كتب حسن عصفور/ بدون شك، وبعيدا عن أي تطورات حدثت وقد تحدث، سيبقى "الحدث التونسي" لتغيير المشهد، حمل نكهة اختلفت عن غيره من أحداث تم تسميتها بمختلف المسميات، وفقا لموقف هذا او ذاك منها، لكنها احتوت عناصر تغييرية هامة للمشهد الرسمي – الشعبي العربي، أي كانت قواها المحركة، لكن عناصر نارها لم تبدأ مع صرخة بوليس بلدية "سيدي بوزيد" لرمز من رموز الحدث الكبير الشاب التونسي بوعزيزي، "ارحل"، فأصبحت كلمة القطار السريع لما تلاها.

كلمة أشعلت شأبا في 17 ديسمبر 2010، لتشتعل بعدها في يناير 2011 حركة نيران في بلدان عدة، منها ما أُحرق ومنها ما فتح الباب لعلاقات غير التي أريد لها ان تكون، ومنها من قطف ثمارا تغييرية فتحت الباب لعهد جديد، وأطاح بقوى الردة الظلامية، كما مصر في ثورة 30 يونيو، ومنها لا زال يحترق كما في ليبيا، ويتواصل الفعل التونسي دون غيره بحراك لم ينته بعد، ولم يضع قواعده لبناء "جديد" خارج إطار "جوهر مؤامرة" التحريك الأول لفعل "ارحل"!

التطورات التونسية الأخيرة التي شهدتها البلاد، بعد قرار الرئيس التونسي قيس سعيد، أعادت لـ "ثورة الياسمين" بريقا ما، وإشارة ان "الخطف السياسي" الذي اعتقدته بعضا من قوى "الظلام الخفي"، لن يستمر، بل ولن يكون.

لعل ثنائية التعايش بين حركة النهضة الإسلامية ورئيسها راشد الغنوشي مع الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي، لم تكن "الخيار الإسلامي المفضل" لكنه كان "خيار الضرورة الممكن"، لذا ما غاب السبسي وفاز أستاذ القانون، الذي لم يكن يوما من "صندوق المؤسسة الحزبية"، قيس سعيد بمنصب الرئيس بتصويت لافت وهزم رجل الأعمال نبيل القروي (المتهم بالفساد وحاربه النهضة بقوة)، حتى اعتقدت الحركة الإسلامية ورئيسها راشد الغنوشي، ان الأمر بات متاحا لـ "خطف ثورة الياسمين"، والذهاب لـ "حسم سياسي"، وليس "حسم عسكري" على الطريقة الحمساوية في غزة يونيو 2007.

سارعت النهضة بقوة لتنفيذ رحلة الخطف، اعتقادا أن الرئيس وموقع الرئاسة طاب لها، وعليها أن تعيد ترتيب أوراق "الحسم السياسي"، فكانت الخطوة الأولى

تشكيل تحالف برلماني، حملة شبهة فساد واضحة، بعد التوافق مع كتلة نبيل القروي، رغم كل ما قالت عنه خلال الانتخابات الرئاسية، فقط لتوفر الغطاء لانتخاب الغنوشي رئيسا للبرلمان.

ولتأكيد، أن النهضة اعتقدت ان المرحلة لها، سافر الغنوشي بعد انتخابه مباشرة رئيسا للبرلمان الى تركيا ولقاء أردوغان، وكأنه يعلن أن الرئيس في قصر قرطاج لا يحكم بل يتفرج، ترتيب سياسي شاذ وغير مسبوق في أي نظام له قانون، فالغنوشي رئيسا للبرلمان ولا يحق له السفر كرئيس لحركة حزبية، ولا يحق له ابدأ ان يقرر بذاته سفرا للقاء رئيس دولة أجنبية دون قرار من البرلمان وتنسيق كلي مع الرئيس، وهو ما لم يفعله رئيس الحركة الإسلامية.

السفر الى تركيا والتنسيق معها حول تدخلها في ليبيا لدعم حكومة السراج - الإخوان المتحالفة مع قوى إرهابية، وفتح الباب لتصدير مرتزقة، كانت "شرارة اللهب" التي بدأت بين "النهضة" والرئيس، دون أي اعلان صريح، ولكن فجأة فتحت النيران على الغنوشي وفصيله داخل البرلمان وخارجه، بالتذكير بحركة الاغتيالات والعمليات الإرهابية التي يتهم فيها الغنوشي وحركته.

ويبدو أن "الذكاء السياسي" للرئيس التونسي فاق تقديرات القيادة الإخوانية، فلم يذهب للصدام المباشر، بل استخدم حقه القانوني، وهو استناذه بالأساس، سافر الى فرنسا في زيارة هي الأولى له، حملت ردا مباشرا على زيارة الغنوشي لتركيا، زيارة حملت معان عدة، أن باريس هي أصل العلاقة وأن تونس ليس بابا مفتوحا للتدخل التركي في ليبيا.

وبلا ضجيج قام سعيد بتوجيه أول صفة علنية مباشرة الى الغنوشي وحركته، ليس باختياره وزيرا أول من خارج "صندوق الفتوى الحزبية"، بل برسائله الأبرز انه يحترم الشرعية ولكنها تحتاج لتحديث، في برقية ان البرلمان ليس هو سيد البلاد، ومعها استقبل زوجة محمد البراهمي، مؤكدا أن "الجرائم لا تموت بالتقادم"، فيما اقال وزير خارجية، في حكومة مستقلة أساسا، لأنه لم يعبر عن موقف تونس من أزمة ليبيا كما هي، بل كان "لسانا لغير تونس".

رسائل قيس سعيد المفاجئة، وضعت بداية "ثورة" تطيح بـ "حلم إخواني" لخطف بلد الياسمين وثورتها التصويبية، والذهاب به الى ظلامية جديدة.

رئيس تحدث بلغة فصحي، وأرسل كل رسائل الفعل الفصيح، ان تونس البلد
والثورة لأهلها بدأت وستبقى...وعلى الآخرين إما التكيف الوطني أو مصيرهم
"العزل الوطني"!

ملاحظة: منعت الحكومة الكويتية سفر شخصيات نافذة من أهل الحكم...لم تنتظر
لعبرة "انت مش عارفني مين انا"...لأنها عرفت طبقت القانون لأنه للناس وليس
لبعض الناس...خطوة ذات قيمة سياسية كبيرة!

تنويه خاص: أفرج أمن السلطة في رام الله عن نشطاء "ضد الفساد"،
بكفالة...خطوة تهدئة ولكنها لا تنهي التربص بهم...ليت أهل الحكم يدركون أن
الفساد ليس جدار وقاية لأحد!

رسائل "مهرجان فتح وحماس" السلبية.. من "البهجة الى النعي"!

كتب حسن عصفور/ في الثاني من يوليو 2020 آثار لقاء المسؤول الفتاوي
جبريل الرجوب مع المسؤول الحمساوي صالح العاروري عبر "فيديو
كونفرنس" تلفزيوني، "ضجة سياسية"، باعتباره اعلانا نحو السير قدما لوضع
نهاية للمصيبة الوطنية المستحدثة منذ عام 2007.

وفي 29 يوليو 2020، أعلن القيادي الحمساوي البردويل نعيًا رسميًا للحالة
"المهرجانية" التي انطلقت، بعد فشل طرفي الأزمة الانقسامية على "تفاصيل
وشكليات" عرقلت عقد "مهرجان" في غزة.

وبعيدا، عن "تفاصيل فشل المهرجان"، فالحقيقة ان الفشل لم يكن مفاجأة ابداء، بل
لو حدث غير ذلك لكانت هي المفاجأة الكبرى، وقد تترك آثارا تغييرية شاملة
لطرفيها، لأن القاعدة التي انطلق منها منظمي المهرجان من اول يوليو حتى
النعي نهاية الشهر، لم تكن بحثا في كيفية حل جوهر الأزمة الانقسامية، بقدر ما
كان بحثا عن "بهجة إعلامية" لحسابات ليس وطنية عامة، بل لحسابات
"ضيقة" ارتبطت فيما يعرف را هنا بما بعد عباس.

فتح وخاصة تيارها المركزي "م7"، لم تضع "رؤية سياسية" لمواجهة المرحلة التي انطلقت مع التنفيذ المتسارع لمشروع التهويد (الضم والخطة الأمريكية)، واكتفت بصياغة بيانات وتصريحات متنافرة، غابت عنها تحديد "الآليات الضرورية" التي تفترضها حالة المواجهة الوطنية العامة.

وهروبا من "مواجهة حقيقية" للمخطط التهودي، بحثت عن "مخرج شكلي" عبر لقاء تلفزيوني مع حركة حماس، دون أي أسس واضحة لكيفية الخلاص من المشروع الانقسامى ذاته، وكيفية الانتقال من حالة "عداء صريحة" تصل الى "التخوين المتبادل"، بكل ما ينتج عنها من تنفيذ لمطاردة أتباعها، قمعا واعتقالا، الى حالة من "التعايش الإيجابي"، تمهيدا لوضع كل ما سبق اتفاقا للتنفيذ، فلم يكن الأمر نقصا في نصوص، بل نقصا في "الثقة الوطنية" بين قطبي الأزمة الانقسامية.

واعتقد بعض من فتح، أن تلك الهروبية السياسية شكلا، ستأخذ وقتا يمنحها فرصة لترتيب أوراقها استعدادا لتطورات في المسألة الذاتية الحزبية، وليس الوطنية، وبالتأكيد لم تحسب حسابا لسرعة الفشل لأنها بالأصل لم تحسب الحساب الوطني، لذا سقط "الرهان المهرجاني" مع اول ترتيب ما في قطاع غزة.

وجاءت موافقة حماس على "هروبية فتح" نحوها، اعتقادا أنها تفتح باب لشرعة سلوكها الانقلابي الجديد الذي كشف عنه رئيسها إسماعيل هنية حول استعادة منظمة التحرير من خاطفيها (الرئيس عباس وتحالفه السياسي)، وما تلاها من تصريحات وسلوكيات تبحث عن "وراثه الثورة والمنظمة" وخلق حكاية فلسطينية أصلها "حمساوي".

طرفي الأزمة يدركان تماما، أن الانقسام القائم بوعي منهما، ليس حدثا عابرا ينتهي بفعل عابر، بل هو أزمة سياسية شاملة، الخلاص منها يتطلب خلاصا من "عناصر سياسية" جذرية قبل أي خطوة عملية، وما دام انطلاق العلاقة من موقع الانقسام القائم، دون تقديم خطوات حقيقية تؤكد صواب الخيار المستحدث، فكل ما سيكون ليس سوى "زبد سياسي لا ينفع الناس".

أن يعلن فشل طرفي الأزمة الانقسامية في استكمال حركة الاستعراض المهرجاني، فتلك مسألة قد تكون مفاجأة لمن رسم مخططها، محليا وعربيا وبرعاية من المستفيدين الحقيقيين من أي فشل عملي لأي خطوة فلسطينية.

ما بعد 30 يوليو 2020، والفشل الصريح لاستكمال الاستعراض سيترك آثارا سلبية عميقة على المشهد الفلسطيني، وخاصة مشروع "المواجهة الوطنية العام" للمخطط التهودي، وعزلة جديدة للقوى السياسية عن الطاقة الحقيقية التي تتطلبها أي مواجهة، جماهير الشعب، التي تزداد غربة عن "قيادتها".

النتيجة المباشرة للفشل الاستعراضي، تطرح أسئلة، فهل حقا هناك "رغبة رسمية" او فصائلية بالعمل ضد المخطط التهودي المكمل للنكبة الاغتصابية الكبرى عام 1948، وهل من يفشل في تقديم خطوة عملية لترتيب بعضا من اشكال المواجهة والرد، هل له ان يفشل مشروعا أخطر.

سلبية الفشل لن تكون جملة وتنتهي، بل هي فعل ينال عميقا من الروح الكفاحية، وفقدان الثقة الوطنية بمن يدعي أنه ممثلا له.

هل نشهد مرحلة تمرد سياسي على البلادة الحزبية التي فقدت بصيرتها الوطنية لصالح قوقعة فصائلية ساذجة... ذلك سؤال وجب التفكير به، وقبل فوات الأوان!

ملاحظة: لفت الانتباه ان خلية ازمة كورونا برئاسة الرئيس عباس تخلو من فصائل منظمة التحرير الرئيسية... هل سقطت تلك الفصائل سهوا من التشكيل ام انها سقطت أصلا من التأثير...فكروا فيها!

تنويه خاص: عيد أضحي جديد في ظل نكبات متلاحقة، ولكن لا خيار للفلسطيني سوى ان يحتفل فتلك قيمة كفاحية، وسيبقى ضوء الوطن اقوى من ظلام مغتصبيه (احتلالا وسطوة).. لفلسطين الشعب عيد سيكون يوما سعيدا!

رسائل عبرية إلى العرب من بين أقدام فلسطينية!

كتب حسن عصفور/ منذ فترة، ووسائل الإعلام العبرية تقوم بحملة منظمة، تدار بشكل محسوب، حول العلاقات المتنامية سرا وعلنا، بين الكيان الإسرائيلي ودول عربية، تكاد لا تستثني أحدا، والهدف الرئيسي لتلك الحملة المنظمة، كسر روح الشعب الفلسطيني في مواجهة أحد أخطر معارك الدفاع عن هوية الأرض والقضية.

الرسائل العبرية، لا تهدف لكشف خبر فحسب، بل ترمي لتكريس "عزلة العرب" عن فلسطين، وان المعادلة التي كانت ترى في أي شكل من اشكال "التطبيع" يوازي درجة الخيانة القومية قبل الوطنية بات وراءنا، ولم يعد هناك أي قيمة أخلاقية – سياسية لمقررات الجامعة العربية حوله، بل ان اللجان والتقارير الخاصة عن تلك العلاقات لم يعد يسمع عنها خبرا، وتاهت في "سرايب" حركة فعل تطبيعي نشط وفاعل.

الرسائل العبرية، تبحث عن وضع معادلة جديدة بديلا لما كان في زمن الخالد جمال عبد الناصر، وعهد الثورة الفلسطينية حتى اغتيال الخالد ياسر عرفات، أن "التطبيع بات رغبة رسمية عربية"، علاقات تتسارع بين الكيان ودول عربية، يقابلها حركة تحديد في العلاقات الفلسطينية العربية (رسميا)، غياب لا يحتاج لقراءته بالعبري.

المناورة السياسية الإسرائيلية، عبر وسائل الإعلام العبري، أخذت في النمو السريع مع المعركة ضد المشروع التهودي – التوراتي (الضم وخطة ترامب)، اعتقادا أن تلك الأخبار ستساهم في وقف حركة الاندفاع لمواجهة ذلك الخطر. من حيث المبدأ، نعم حركة التطبيع تسارعت، وكثيرا منها أصبح علانية، ولم يعد هناك من "رادع عملي" للحد منها، في ظل موقف رسمي فلسطيني (حكومتي) الأمر الواقع في الضفة وقطاع غزة) يشارك عمليا وموضوعيا في تمرير تلك الرسائل العبرية، بل ان الجانب الرسمي في الضفة الغربية، لعب دور السمسار لعلاقات عربية مع إسرائيل، وسهل أمر البعض الآخر وصمت كليا على غيرها، ولم يتلمل سوى مرة واحدة تعلقت بالإمارات، والمفارقة انه وحماس توافقا على تلك "الململة"، وتوافقا أيضا على الصمت أو تسهيل علاقات غيرها.

الرسمية الفلسطينية في الضفة الغربية، فتحت باب العلاقات بين السعودية وإسرائيل من خلال جبريل الرجوب، الذي قام بترتيب زيارة لواء أمني سعودي، ورافقه في كل اللقاءات مع شخصيات إسرائيلية، فيما قام جهاز مخابرات السلطة بتنسيق زيارة مدير المخابرات في السعودية.

الرسمية الفلسطينية، لعبت دور "المحلل" في ترتيب زيارة نتتياهو الى سلطنة عمان، وصممت كليا على لقاء الرئيس السوداني مع نتتياهو، وعلاقات تسير من تحت الماء.

فيما هي وحركة حماس، تمارسان قمة النفاق السياسي، بل وغير الوطني، بتقديم الشكر ليلا نهارا لدولة قطر وأميرها، وهي أكثر الدول العربية خدمة للمشروع التطبيعي الإسرائيلي، تلعب دورا في كبح جماح حركة المواجهة، وكانت المحور المركزي لترتيب عملية الانقلاب الحمساوي يونيو 2007، وأصبح المال القطري مسيرا لخدمة الهدف الإسرائيلي واحد مظاهره الراهنة "التهدئة مقابل المال"، فيما تلعب راهنا دورا في ترتيبات "نظام ما بعد عباس"، وحكم المحميات السبعة في الضفة والنتوء الكياني في غزة.

الموقف الرسمي الفلسطيني وموقف حماس من تركيا يشكل نموذجا ساطعا للنفاق السياسي، حيث العلاقات التركية مع إسرائيل في زمن أردوغان وصلت الى مراحل غير مسبوقة أمنيا واقتصاديا.

مثل هذه السياسة تمثل القناة الرسمية لتمرير أي علاقات "تطبيعية" بين الكيان ودول عربية، سرا او علانية، مضافا لها، وهو عنصر مركزي آخر، غياب المواجهة الحقيقية الشاملة للمشروع التهوديدي في ظل انقسام كان القوة الرافعة لتمرير ذلك المشروع المعادي.

الواقع الرسمي الفلسطيني بطرفيه فتح وحماس وعبر سلطتيهما، لعب دورا مركزيا فيما وصلت اليه حالة الانحدار الرسمي العربي مع دولة الكيان الإسرائيلي.

ورغم تلك الانحدارية الرسمية، يجب التدقيق انها ليست سوى علاقات "فوقية" من الصعب تمريرها شعبيا، وهو المحور المركزي، الذي لو استشعر حضور

فلسطيني كفاحي حقيقي، سينهي زمن "الردة السياسية" القائم، وانطلقت مواجهة شعبية لتغيير المعادلة كليا، ولأصبح الغضب الشعبي العربي الحاضر الطارد لذلك "الزواج غير المشروع".

دون حركة فعل حقيقي لا مكان لوقف انحدارية المشهد العربي... أغلقوا أقدامكم كي لا يستمر مرور الرسائل العبرية من بينها، وأرفعوا ايديكم لصفح العدو الغازي، كي ينتفض من غاب عنكم.

ملاحظة: أثار حديث رئيس الحكومة د. اشتية مطالبته "العشائر" للمساعدة في فرض إجراءات مكافحة كورونا غضبا شعبيا... والصراحة هم على حق... العشائرية ليست حلا يا دوك والباقي عندك!

تنويه خاص: للمرة الأولى منذ عام 2007 يسمح لرئيس حماس هنية بمهاتفة محافظ ليتفقد الرعية في المحافظة... يبدو ان ملامح التقاسم الوظيفي لحكم "المحميات السبعة" تطل برأسها من "الخليل" .. ويا رحمن يا رحيم!

رواية "أمد للإعلام" عن جواسيس القسام وقناة أدرعي الصفراء!

كتب حسن عصفور/ لم تمر قضية اعتقال "خلايا" التجسس داخل صفوف كتائب القسام مرورا عابرا، كما سبق غيرها من عشرات الاحداث المماثلة داخل صفوف حماس وأجهزتها الأمنية، نظرا لكون الخلايا الأخيرة ترتبط بمواقع حساسة جدا، ليس كموقع تنظيمي فحسب، بل مكانة العمل ذاته، وتحديدًا الرائد العميل محمد أبو عجوة في قسم الاتصالات والتكنولوجيا، الى جانب الوحدة البحرية والعميل الفار عز الدين بدر، وآخرين نتحفظ على ذكر الأسماء لحساسية الأمر، وكي لا يضر بالتحقيق ذاته، حرصا وطنيا لا أكثر.

في يوم 11 يوليو كتب مقالا بعنوان (خلية التجسس "القسامية" والمعالجة السياسية)، طالبت فيه حركة حماس وجناحها العسكري، بأن تتعامل مع الأمر كحدث سياسي وطني، وتبدأ في معالجته بعيدا عن "الحسبة الحزبية"، لما للخلايا

من تأثير عام وليس فقط خاص بها، وطالبت بعملية مصارحة محسوبة مع الشعب الفلسطيني، وخاصة أهل قطاع غزة، الذين يعرفون تفاصيل كثيرة عن "الحدث الأمني الأخطر" منذ سنوات عديدة.

ولكن، يبدو أن "المكابرة الحزبية"، والإصرار على فعل الاستغناء العام أدى الى تفاعل الأمر بطريقة غير صحيحة، حيث دفعت حماس الى بعض مواقعها الإعلامية وشبكة تواصلها الاجتماعي الى نفي الأمر واعتباره محاولة للنيل من قدرتها الأمنية، واستهداف لجناحها العسكري وإلى "المقاومة".

وفجأة، بعد نشر وسائل إعلام متعددة للخبر المهم، خرجت داخلية حماس لتصدر بياناً "اتهامياً" فاقد لكل أركان المصداقية، وكشف غضبا وتوترا يشير الى ان الحدث يفوق ما يقال خطرا وأثرا، ولم تقف عند حدود النفي بل كما هي العادة الإخوانية حضرت الاتهامات الساذجة.

ولأن حماس شعرت بحصار إعلامي بعد اتساع حركة النشر، لجأت الى القناة المفضلة لها، واسعة الانتشار بحكم عوامل متعددة، "قناة أدرعي" الصفراء المعروفة إعلامياً باسم "الجزيرة"، فتعرضت لنشر خبر خلايا التجسس باعتبارها "إشاعة" ومصدرها موقع "يدعى أمد"، كما ذكر مذييعها الفرح بـ "صيده الثمين".

هكذا قررت القناة الصفراء، التي فتحت كل أبوابها للرواية الإسرائيلية الرسمية وأدخلتها الى كل بيت عربي، واعتبرتها "رأي أو رأي آخر"، وكان للناطق باسم جيش الاحتلال حضوراً دائماً مع أي تطور عسكري أو سياسي في تلك القناة، ليقدم شرحاً تفصيلياً لرؤية العدو القومي، دون أي رمشة عين أو تأنيب ضمير، وصمت حمساوي عن ذلك الخطر الإعلامي المتصهين لأن الثمن مدفوع مسبقاً.

والحديث هنا ليس نقل الخبر، كي لا يقال أن معرفة الخبر جزء من معرفة العدو، لكنها تجاوزت ذلك كلياً لتصبح أداة لتمير الرواية الصهيونية بكل أركانها الى البيت العربي، وذلك كان شرطاً من شروط انطلاقتها الأولى، بعد شراء حقوق التأسيس الجديد من محطة بي بي سي البريطانية، حيث لعب الصهيوني ديفيد كيمحي دوراً رئيسياً في وضع الاستراتيجية السياسية - الإعلامية لتلك القناة التي جاءت لتخدم الدور القطري الجديد بعد انقلاب الأبن على الأب، كجزء من خدمة المشروع الأمريكي العام في المنطقة.

لا يوجد وطني عروبي يجهل دور تلك القناة الصفراء في تغطية العدوان الأمريكي على العراق وكانت بوقا للغزوة الجديدة، ومنحت امتيازات حصرية أمريكية، بما فيها إعدام القائد العربي صدام حسين، كما منحت لاحقا حق حصري بتصفية الرئيس الليبي معمر القذافي، وما لعبته من تسويق لمؤامرة تدمير سوريا.

دور القناة الصفراء في خدمة المشروعين الأمريكي والتهويدي، لا يحتاج الى بحث وتدقيق، وتغطية ذلك الدور بالأخبار الحصرية الخاصة هو جزء من ثمن بدأ مع انطلاق القناة، حيث أشار الصهيوني كيمحي الى ضرورة الانفتاح العام لتغطية الأخبار ضمن حالة "الحصار الإعلامي" في المنطقة العربية، وتمير "السم للإعلامي" بـ "العسل الخبيري".

وبلا شك حققت رؤية كيمحي نجاحا باهرا وشعبية واسعة، وصلت الى اعتبارها بديلا لـ "إذاعة لندن، التي كانت أداة إعلامية لخدمة الرواية الاستعمارية البريطانية، لكنها كسبت "شعبية" عند العامة وكأنها تنطق "الصدق".

"الجوع الشعبي" لخبر إعلامي منح "قناة أدرعي" حضورا، لكنه ابدا لن يمنحها صدقا وطنيا فغاياتها تأسيسا ودورا ورؤية جاء لخدمة المشروع المعادي للعروبة والقومية وخدمة للتقسيم والطائفية.

وأخيرا، لتلك القناة ولبعض من حماس وقياداتها المصابة بارتعاش وطني، نقول إن راوية "أمد للإعلام" حول خلايا التجسس ليست إشاعة أبدا، بل حقيقة واقعية ملموسة ومعروفة، وعواقبها أكثر خطورة من محاولات تميرها كـ "إشاعة".

كان لحماس أن تريح شعبيا وطنيا لو تصرفت بمسؤولية، وتعاملت بأن الأمر "نصر أمني" وليس غير ذلك، ولكنها خسرت مرتين، ويبدو أن القائمين على قناة أدرعي ورتوا قيادة حماس ورسوموا لهم مسارا أدى عمليا لضرر لها وخدمة لمن يقف وراء تلك الخلايا التجسسية...

المصارحة هي الحل يا حماس، واحذروا نصائح السوء من قناة حضورها سم وطني.

ملاحظة: اغتيال الأسير المحرر جبر القيق جريمة لا يجب أن تمر ببيان وكأنها حدث جنائي... حماس قبل القاتل مسؤولة عن تلك الجريمة التي تحمل بصمات شبّهات مركبة... مفهومة أم بدّها شرح!

تنويه خاص: ما حدث من "تمرد" محافظين بالضفة ضد قرار الحكومة حول الحظر يمثل علامة خطيرة، لا يجب أن تمر مروراً عابراً... عمل يحمل "شبهة سياسية" لغاية في نفس إبليس!

شطب غوغل - أبل خريطة فلسطين... خطوة تهويدية استباقية!

كتب حسن عصفور/ في خطوة مفاجئة، أقدم محرر البحث الأشهر عالمياً، غوغل وأبل، بحذف خريطة فلسطين وتبقى بديلاً عنها، خريطة باسم الكيان الإسرائيلي.

رد الفعل الفلسطيني الرسمي الأولي جاء على لسان وزير الخارجية رياض المالكي حيث قال، "نبحث الإجراء القانوني للرد على شطب اسم فلسطين من خرائط غوغل وأبل، ونعمل لتحديد الجهة القانونية الدولية التي سنلجأ إليها لرفع قضية على الشركتين"، "لقد أخطأوا حتماً عندما تعاملوا مع فلسطين بهذا الاستخفاف السياسي المقصود".

من الناحية العملية، يجب أن يكون واضحاً تماماً، ان هذه الخطوة ليس خطأ فنياً، او سوء علم بالحقيقة الجيوسياسية لمكانة فلسطين، بل هي جزء من حرب في سياق عملية "التهويد" التي تسير بخطوات متسارعة، تفوق كثيراً حركة عرقلتها فلسطينياً رسمياً وشعبياً، دون النظر الى "الغياب العربي" رسمياً وشعبياً، وقد تكون المرة الأولى أن يكون مشهد "غربة فلسطين" عن الحضور الشعبي العربي، وذلك انعكاس لغياب الفعل الفلسطيني ذاته، والحالة الانقسامية التي فتحت كل أبواب الهروب من دعم فلسطين القضية، واستبداله بدعم بعض منها لحسابات غير وطنية.

"حركة غوغل - أبل" الجيوسياسية، اعلان بأن التهويد لم يعد خططا أو مشروعا بل تحول الى فعل تنفيذي، والاستخفاف بالخطوة تلك وعدم الحراك السريع، والمتعدد الرؤوس سنجد فلسطين قد غابت عن خرائط الحضور، لتكمل رواية التغيب السياسي.

ما أعلنه المالكي، يتطلب حراكا أسرع بكثير من آلية الحراك التقليدية، ولا يجب الاكتفاء بمقولة "نبحث الإجراء القانوني"، فتلك مسألة لها بعد سياسي صريح الواضح، وقبل أي بحث قانوني، يجب القيام بإرسال رسائل الى الجهات الدولية، مستندة الى قرار المتحدة رقم 67/19 لعام 2012 حول قبول فلسطين عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، لتصبح تلك الرسالة وثيقة رسمية، تفتح الباب للبعد القانوني.

وقد يكون من الضروري مخاطبة الجامعة العربية لتكون "شريكا" في الخطوات القادمة لحماية الحق الفلسطيني امام ذلك الفعل "الأمريكي"، بحيث لا يبدو الأمر رد فعل فلسطيني منعزل، وبالتأكيد هناك الكثير من الخطوات الصغيرة التي قد تربك حساب الشركتين، خاصة مع تطور التقنيات وتقدمها.

البحث عن مسار سياسي الى جانب القانوني، وتقديم خطة عملية للأشقاء العرب حول مواجهة الخطوة التهويدية، بإضافة غوغل - أبل الى قائمة الشركات التي يجب مقاطعتها لعدائها لفلسطين وطنا وخريطة، واطلاق حركة شعبية من خلال الوجود الفلسطيني والجاليات في مختلف دول العالم.

القيام بحملة إعلانية - إعلامية واسعة جدا باعتبار غوغل - أبل أدوات لخدمة المشروع التهويدي، ووضع علامات الشعار الصهيوني على شعار المحركين، ليدرك المواطن أنهما جزء من أدوات "العدو القومي" للشعب الفلسطيني.

ويمكن العمل على الترويج لاستخدام محرك بحث روسي بديلا للمحركات الأمريكية الصهيونية، وتلك مسألة لو اعتبرتها فلسطين والجامعة العربية خطوة عمل ممكنة، ستربك كثيرا ما قامت به الشركات التهويدية، أي كانت نسب النجاح في البدايات، ولكن المهم الخطوة الأولى نحو البحث عن محرك بحث آخر.

السوق العربية قادرة أن تربك كثيرا غوغل وأبل، لو قامت بتغيير حركة المحرك من "غوغل - أبل" الى محرك "ياندكس" الروسي (<https://yandex.com/>)، أي كانت نسبة التغيير فهي رسالة سياسية - اقتصادية بأن دوما هناك البديل الممكن، وسيكون لها أثر في رصيد "الربح والخسارة" الذي يحكم الشركات العملاقة.

الحراك الرسمي فلسطينيا ورسم خريطة طريق وآليات بحث عملية، هي الخطوة الأولى السريعة التي يجب القيام بها، مع دعم كل عمل شعبي. فلسطين الوطن والخريطة تستحق حراكا خالي من "البلادة" المعتادة.

ملاحظة: ما حدث مع طالبة الثانوية العامة النجار ووالدها لبث فيديو اعتذار وتهديد صحفيين من داخلية حماس فعل خارج القيم الوطنية، لا يجب الصمت عليه أي كان الخطأ... ليس بالفضيحة تبني المجتمعات!

تنويه خاص: محرك "التهويد" مستمر ومتسارع... ومحرك مواجهته دخل في حال "عطب"... هل هو مفاجئ أم عطب يدوم... وكله بحساب سياسي...!

فوائد سياسية لإعلان دولة فلسطين .. حصار المحتل وإنهاء "خطف غزة"!

كتب حسن عصفور / انتفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر 2012، ومنحت فلسطين صفة دولة عضو مراقب بعد تصويت تاريخي في الجمعية العامة. وصوتت لصالح الطلب الفلسطيني 138 دولة فيما عارضته 9 دول وامتنعت 41 دولة عن التصويت، لم يكن قرارا روتينيا يضاف الى مسلسل قرارات المنظمة الأممية، بل جاء لترسيخ قيام فلسطين كيانا ونظاما.

القرار يمثل قيمة سياسية وسلاحا سياسيا في آن، لا يجب أن يبقى بلا فاعلية، خاصة وأن حركة الاعتراف بدولة فلسطين واقعا، ومع إعلانه كواقع كيانى بديلا للسلطة الفلسطينية ستتجاوز حركة الاعتراف ما هو معترف بدولة الكيان الإسرائيلي، وسيعيد للقضية الوطنية حيويتها، وانطلاقها الى مساحة فعل جديد.

وليس خافيا، أن المجالس الوطنية والمركزية واللقاءات القيادية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أكدت ضرورة تنفيذ قرار 67 / 19 لعام 2012 بإعلان دولة فلسطين، لكن "حسابات سياسية" ثبت انها خاطئة، أجلت تنفيذ ذلك، اعتقادا من "صاحب القرار" أن التأجيل قد يساعد في فتح مسار تفاوضي، وعدم الانجرار الى اشتباك علني مع الولايات المتحدة، أو خوض معركة مع دولة الكيان وسلطات احتلالها.

وبعد سنوات من "التأجيل غير المبرر" تؤكد، ان كل الرهان على مبررات عدم تنفيذ القرار سقطت، بل انها ساهمت في تسريع قطار التهويد، عبر مشروع الضم وخطة ترامب، وبدلا من حصار المشروع المعادي مبكرا، بدأت حركة "لهات سياسي" فلسطيني لحصار ما يمكن حصاره من المشروع الأخطر على القضية الوطنية منذ اغتصاب فلسطين 1948.

ولقد تبين الآن، ان اعلان دولة فلسطين، رغم تأخره كثيرا، لا زال يحمل كثيرا من الفوائد السياسية، خاصة لو اقترن التنفيذ مع "تعطيل" الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير، ووضعها في سياق سياسي قانوني جديد ضمن معادلة "دولة بدولة"، بديلا للمعادلة القائمة وغير المفعلة أصلا من قبل إسرائيل "منظمة بدولة"، ويمكن استخدام القرار الأمريكي بتصنيف فلسطين كدولة، وإن كان ضمن البعد الجنائي، لكنه تصنيف هام يشكل سابقة لا يجب القفز عنها.

ومن اهم "فوائد اعلان دولة فلسطين":

*كسر المعادلة الإسرائيلية الأمريكية لفرض المشروع التهويدي، وعرض المشروع الفلسطيني ليس بديلا نظريا، كما جاء في الورقة الفلسطينية الى "الرباعية الدولية"، التي تنازلت عن حق الإعلان من قرار للتنفيذ الى قرار نتاج عملية تفاوضية.

*منح الحركة الوطنية أداة فعل للرد الفوري بديلا للتيه القائم، والاستمرار في جدلية ضارة وخطرة، "ما العمل".

*ارباك أي محاولة لتجاوز الطرف الفلسطيني إقليميا أو دوليا، خاصة وان القرار ليس تمردا بل توافقا كليا مع الشرعية الدولية.

*منح الحركة الدولية المتنامية لرفض "المشروع التهويدي" قوة مضافة، لتحديد الهدف المركزي من الاعتراف بما يسمى زورا "حل الدولتين"، الى ترسيخ دولة فلسطين كيانا قائما وليس كيانا انتظاريا لرغبة إسرائيلية.

*إعادة ترتيب جدول الأعمال الوطني، من بحث ماذا نريد الى ماذا سنفعل في تطوير الكيانية الجديدة.

*ولعل الفائدة السياسية الأهم بعد حصار "المشروع التهويدي" بقسميه الضم والخطة الأمريكية، انه سينهي عمليا ما يعرف بـ "خطف غزة"، وحصار مشروع "النتوء الكياني البديل"، حيث أن العالم سيتعامل مع الشرعية الكيانية بكل مؤسساتها، والتي يجب العمل عليها.

وسيكون تشكيل "برلمان الدولة" الخطوة الأولى المهمة، بما يراعي الشرعية السياسية بين مجلس مركزي وتشريعي منتخب، خاصة وأن حركة حماس تعمل على استغلال قضية انتخابات 2006، واعتبارها الشرعية التي تمنحها الاستمرار في خطف غزة.

"برلمان" سيعيد للشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها تجديدا كفاحيا، بدلا من "شرعية ملتبسة" قائمة على مبدأ "الإكراه التوافقي".

إعلان دولة فلسطين مع تعطيل الاعتراف المتبادل، يحمل فوائد سياسية تفوق كثيرا ما يحاول البعض تمريره عبر "مخاطر" كلها لا تساوي ما يحدث من تمرير المشروع التهويدي التوراتي.

ملاحظة: فتحت قضية وفاة الشاب إسماعيل العجوري جرحا سياسيا كبيرا، رغم كل محاولات إعلام حماس، وفاة الشاب انتحارا ألقى الضوء أكثر على واقع الكارثة القائمة في قطاع غزة... ليس بالهلوسة تحل العقدا!

تنويه خاص: الخليل تدق جرس خطر حقيقي على بقايا الوطن، لم يعد الأمر خبرا فحسب، بل تحول الى كارثة فعلية... في الحركة بركة يا حكومة!

كوشنر والذاكرة السياسية "المخرومة"!

كتب حسن عصفور/ عاد صهر الرئيس الأمريكي الى المشهد السياسي متحدثا عن الخطة الأمريكية لحل الصراع، "صفقة ترامب"، وكأنه الساحر الذي طال انتظاره طوال أعوام ليضع "حله العجيب".

الأمريكي كوشنر- مارس هوايته التي درج عليها منذ إطلاق حملته "التهويدية" عبر الخطة الترامبية، بتحميل الطرف الفلسطيني مسؤولية فشلها أو عن اخفاقها، وهو قول يثير السخرية، من حيث القاء المسؤولية مبكرا وقبل أن يكشف جوهر تلك الصفقة.

كوشنر، لم يقدم مضمونا واضحا لمكونات الصفقة التي يتاجر بها، وما عرضه ليس سوى "خطوط غير مكتملة"، وإشارات عن "حل" ما هنا وهناك، وكل ما كان واضحا بها، ما تم تنفيذه عمليا باعتبار القدس عاصمة لدولة الكيان، وأنها بقسميها شرقا وغربا "حق يهودي" مع الخلاص من "تجمعات سكانية فلسطينية" فيها.

كوشنر، يروج أنه يختلف عن سابقه، الذين تحدثوا عن "إعطاء الأمل، وليس تحقيق الصفقة"، وأن هدفه "عقد الصفقة وإنهاء هذه القضية". كلام يكشف أنه لم يكن جزءا من الماضي السياسي وليس على دراية به، بل يبدو انه لم يخصص وقتا كافيا لقراءة ما تم تصديره من "أفكار" أمريكية من كارتز حتى بوش الابن، قبل أن يتباهى "الصهر" بهذا الإنجاز المشوه، وغير المكتمل.

كوشنر، يحق له تجاهل ما قدم أميركيا من أفكار أو "رؤى"، ولكن كيف له ان يقول أن الفلسطينيين لم يقبلوا "حلول وسط"، وهم دون غيرهم من تقدموا منذ العام 1974 بأفكار متكاملة لحل الصراع مع الكيان، مرورا بمبادرة السلام الفلسطينية عام 1988 التي أعلنها الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات، والتجاوب "الإيجابي" مع مؤتمر مدريد - واشنطن، واتفق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) عام 1993، والذي تم توقيعه رسميا في البيت الأبيض بحضور دولي غير مسبوق، وأصبح الوثيقة الرسمية الأولى بين الطرفين تضع أسس للحل السياسي مع اعتراف متبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان.

والأغرب من كل ذلك، كيف لشخصية تدعي أنها تبحث عن حل سياسي، لا يعلم بوجود "مبادرة سلام عربية"، أقرت في قمة بيروت 2002 اعتبرت مبادرة شاملة، وافقت عليها القيادة الفلسطينية، ورفضتها إسرائيل بالكامل.

واتفاق أوسلو، ليس حلا وسطا فقط، بل ان الطرف الفلسطيني وافق على ما هو أقل مما ورد في مبادرة السلام الفلسطينية 1988، ونفذت منظمة التحرير غالبية ما وافقت عليه، فيما أقدم اليمين الإرهابي على اغتيال موقع الاتفاق اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، تعبيرا عن رفضهم لأول "حل ممكن" بين الطرفين، معلنين انهم ضد أي محاولة تسوية لا تستقيم مع مشروعهم القائم على تهويد الضفة والقدس.

خطة ترامب، التي صممها الصهر كوشنر، ليست حلا وسطا كما يدعي أبدا، بل هي خطة اليمين الإرهابي الذي اغتال رابين لاغتيال فرص "السلام الممكن"، وتحويله الى "سلام مستحيل" او "سلام التهويد"، ذلك هو جوهر الخطة الأمريكية التي تتوافق مع تلك الأفكار.

أمريكا، بدأت في عقاب الطرف الفلسطيني على ما يجهل من عناصر الخطة، وأغلق مكتب منظمة التحرير وطرد ممثلها، كرسالة "إرهاب سياسي"، ووضع معادلة تقوم على "القبول الأعمى أو العقاب الشامل"، ما يكشف ان أصل الخطة ليس بحثا عن "حل وسط ممكن" بل فرض "حل تهويدي" عبر مسمى "صناعة السلام"، ذلك هو منطق الخطة الأمريكية التي يروج لها "الصهر" كوشنر، وليس سرا ان تجاهله الكلي لاتفاق أوسلو ليس سوى توافق مع اليمين الإرهابي الإسرائيلي الذي رفض ذلك الاتفاق واغتيال موقعه.

خطة ترامب ليس حلا سياسيا، بل قطار أمريكي لتمرير مشروع التهويد، على حساب قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، وحديث كوشنر التهويدي مقدمة لمنح الإسرائيلي مبررا للبدء في تنفيذ ذلك المشروع، ما يتطلب "هبة فلسطينية" تكسر حالة "الركود الكفاحي".

ملاحظة: زيارة وزير الخارجية المصري الى رام الله يجب أن تفتح الباب لحراك سياسي أوسع، لحصار من يحاول حصار الموقف الفلسطيني من رفض لمخطط تدمير الكيان الفلسطينية، وبوابة مشروعة لسحب الاعتراف بالكيان!

تنويه خاص: عودة الاعتقالات الى المشهد الفلسطيني في جناحي "بقايا الوطن"، رسالة سلبية لا تمنح المواطن امانا للمشاركة فيما هو ضرورة...حاذروا من الاستهتار بغضب الناس!

لا هزيمة لـ "الاستعمارية الأردوغانية" دون سوريا!

كتب حسن عصفور/ المؤامرة الأمريكية التي أطلقت برأسها في زمن أوباما، لفرض مشهد سياسي على المنطقة العربية، لم تنته بعد، رغم عرقلتها الكبيرة في مصر أولا وبعض مناطق عربية أخرى، والحد كثيرا من آثارها في سوريا الشقيقة.

لكن التطورات السياسية الأخيرة في ليبيا وسوريا والعراق، كشفت ان المؤامرة لا تزال سارية، وأخذت أشكالا جديدة، أبرزها الغزوة التركية في الأراضي الليبية، التي تمت بتنسيق ودعم أمريكي وأطراف في حلف الناتو، وتعزيز وجودها الاستعماري في الأراضي السورية.

امريكا تبحث عن "شاه جديد" ليصبح مخلصا في الجسد العربي، ما أدى الى توفير الدعم الكامل للسلوك العدواني لنظام أردوغان في سوريا وليبيا، وتحت ذات الشعارات الإسلامية، التي سقطت تحت اقدام ثورة 30 يونيو في مصر، وحصار جزء كبير منها في تونس، وصدها في سوريا.

لذا بداية مواجهة الغزوة التركية الجديدة من الباب الليبي، يبدأ من إدراك انها ليست "حدثا نزقا" او "شهوة حاكم" بقدر ما هي تطور مستحدث في الرؤية الأمريكية للمنطقة وآلية حصار جديد، بعد فشل المحاولة الأولى، حيث شاركت أطراف عربية فيها بشكل مباشر خاصة في ليبيا وتغطية العدوان عليها لإسقاط حكم القذافي بقرار رسمي عربي، ثم الموقف من سوريا وتجميد عضويتها في الجامعة العربية، وتقديم كل أنواع الدعم والتمويل لقوى الإرهاب في محاولة لإسقاط سوريا الدولة والنظام.

تلك المعرفة تفتح الباب لوضع رؤية إستراتيجية مضادة للمخطط المستحدث، ودونه ستجد بعض الأطراف أنها "شريك عملي" في تمرير المؤامرة الجديدة، وأول خطوات مواجهة ذلك، تنطلق من إعادة الاعتبار لسوريا موقفا ومكانة، واستعادة حضورها في الجامعة العربية، بعد أن قادت قطر وبدعم سعودي تعليق عضوية لم تخدم سوى المتأمرين، والذي يطلون ثانية برؤوسهم.

أصبح من الضرورة السياسية، لو ان البعض يدرك الخطر الجديد، تغييرا جوهريا من العربية السعودية، وليس غيرها، في الموقف من سوريا، وأن تكف عن وضع "فيتو" على عودتها لمكانتها التي كانت قبل مؤامرة 2011، الى جانب توقف الإعلام السعودي بكل ألوانه عن وضع سوريا كـ "عدو سياسي"، ما يساهم موضوعيا في خدمة المشروع الأردوغاني الأمريكي المستحدث.

الموقف السعودي من سوريا خدمة مضافة لتركيا وغزوتها ضد دول عربية، ومشروعها التوسعي الذي لم يعد خافيا أبدا، وقد أعلنها بوضوح ووقاحة رجب طيب أردوغان، حيث اعتبر أن للأتراك "حقوق في ليبيا وسوريا وغيرها" يجب استعادتها، تلك الرسالة لا تستثني دولة عربية، كما قد يعتقد البعض، وكما سبق أن كان مع بدايات تنفيذ المشروع الأمريكي ما قبل ثورة يونيو في مصر، عندما كانت دول عربية قوة دفع للمؤامرة في حينه.

مراجعة العربية السعودية لموقفها من سوريا، وآلية التعامل معها دون خلطها بمواقف الخلاف مع إيران، يمثل جدار الحماية الأول لمواجهة النزعة الاستعمارية الجديدة بقيادة الشاه الثاني أردوغان، وليس منة سياسية لسوريا، التي تمكنت عمليا من حصار كبير للمؤامرة التي استهدفتها قبل تسع سنوات.

الغالبية العربية الشعبية والرسمية تقف مع سوريا، تلك الحقيقة الغائبة عن العربية السعودية حكما وإعلاما، وأن أوان إدراكها، فلا هزيمة لـ "الاستعمارية الأردوغانية" دون سوريا، وغير ذلك وهم سياسي كبير.

ملاحظة: بيان داخلية حماس لتبرير اعتقالها الصحفي أسامة الكحلوت يمثل علامة فارقة فيما يمكن تسميته بـ "العار السياسي"... استخفاف فريد في التعامل مع الوعي العام... عيب وعيب كبير.

تنويه خاص: كشفت مظاهر فرحة النجاح بالتوجيهي في الضفة وقطاع غزة كمية المخزون الثقافي الرجعي... إطلاق النار الكثيف في زمن الاحتلال وكورونا مظهر للتخلف الاجتماعي لا أكثر!

معادلة نتنياهو الخاصة في مسألة تأجيل الضم!

كتب حسن عصفور/ لم ينفذ رئيس الحكومة الفاشية في إسرائيل بنيامين نتنياهو، تهديده اللغوي بإعلان "الضم الرسمي" لمستوطنات في الضفة الغربية يوم أول يوليو (مفارقة أنه يوم عودة الخالد المؤسس أبو عمار الى أرض الوطن رئيساً لأول سلطة وطنية فوق أرض فلسطين)، وذهب الى تأجيل ذلك دون أن يؤثر هذا على جوهر الأمر، من حيث الاستمرار في عملية "التهويد التوراتي" التي تنفذ بدون توقف.

خطوة نتنياهو بعدم التنفيذ رغم الضجيج غير المسبوق لها، ليس سوى "خطوة تكتيكية" من أجل ترتيب أوراقه في المعركة المقبلة، ومركزها الأساسي نحو انتخابات جديدة تعيد منحه غالبية برلمانية دون شراكة فرضت عليه، تطيح به بعد عدة أشهر من منصبه لصالح خصمه الطارئ في العمل السياسي غانتس.

نتنياهو، قام بعملية استدارة "محسوبة جداً" ليس بتأجيل المشروع التوراتي، فهو يسير بلا عائق، بل وبسرعة ما كان "حلم" قادة الصهاينة الأوائل، ولكنه لا يريد أن يبدو "الرجل المتحدي" للإدارة الأمريكية ورئيسها الصديق النادر ترامب، صاحب ترسيم أخطر صفقة سياسية على الشعب الفلسطيني.

نتنياهو يدرك يقيناً، ان ترضية أمريكا ورئيسها ترامب الى حين الوقت المناسب محاولة التفاوضية لضمان عدم غضبها، وهو يعلم تماماً أن أي "غضب حقيقي" منها سيكلفه كثيراً جداً، بل قد تكون نهاية "حلمه السياسي"، وذاكرته لا تزال تختزن ما حدث بعد قمة "واي ريفر" عام 1998، عندما عاد الى إسرائيل وأعلن من مطار تل أبيب رفضه للتفاهات التي توافق عليها مع الشهيد الخالد ياسر عرفات برعاية أمريكية، فضل الغضب الأمريكي على تنفيذ أحد عناصر اتفاق أوسلو

حول تحويل صلاحيات من ج الى ب ومن ب الى أ في مناطق بالضفة الغربية وبلدات مقدسية، كونه يعلم أن ذلك يتناقض كلياً مع موقفه المعادي للاتفاق والذي جاء لتدميره كلياً، تنفيذاً لوصية شامير السياسية. فكانت الانتخابات التي أطاحت به سنوات طويلة.

بالتأكيد لا يمكن تجاهل ان من أسباب عملية تأجيل الإعلان الرسمي يعود الى غضب دولي، قد يكون هو الأول من نوعه ضد دولة الكيان، لم يقف عند من هو مؤيد تقليدي الى حق الشعب الفلسطيني، بل الى دول وأطراف لم تكن ضمن تلك الكتلة السياسية العالمية، بل كانت تتجنب توجيه أي انتقادات رسمية علنية للكيان، وبرز بينها بشكل لافت جدا، الموقف البريطاني ويهود أمريكا، ونواب من الكونغرس وهولندا وبلجيكا، وتجند كتاب يهود صهاينة لتبيان خطورة مشروع نتنياهو الذي تجاوز جوهر "المشروع التوراتي"، وخلق بين "حلم السيادة" و"حلم التهويد"، ما اعتبروه "خطرا حتميا" على الكيان دولة ومشروعاً.

ورافق ذلك، موقف عربي وفلسطيني أحدث اثراً على موقف الإدارة الأمريكية، وهي تنتظر انتخابات مصيرية للرئيس ترامب، خاصة بعد "مفاجآت كورونا" التي تهدد فرصه بالاستمرار في منصبه، ولذا عارضت واشنطن الإعلان عن الضم في الوقت الراهن، خلافاً لكل ما سبقها من تصريحات ان ذلك "حق" لحكومة إسرائيل، بعد ان أرسلت آفي أركوفيتش كمبعوث لوقف الإجراء، وهو يحمل رسالة واحدة، مصلحة ترامب أولاً.

ويرى البعض ان دور الجيش والمؤسسة الأمنية في الكيان، لعب دوراً أدى الى التأثير على قرار نتنياهو، وربما يبدو ذلك صحيحاً، لكن نتنياهو يستغل ذلك ليبدو انه "رجل دولة" يأخذ بعين الاعتبار ما يقدم له من "نصائح" تتصل بمصالح الكيان ذاته.

ولكن المسألة الجوهرية التي حسمت قرار نتنياهو، ليس سوى مستقبله السياسي وما ينتظره، هل يستمر بـ "شراكة حكومية" مع حزب بيني غانتس، ما يعني حتماً وضع نهايةً أبدية للحياة الحزبية، وفتح الطريق الى السجن بملفات قد تبقى به ابد الدهر سجينا فاسداً، أم يقوم بمناورة "تكتيكية" من أجل ربح استراتيجي، وهو

فك الارتباط مع حزب غانتس وفرض انتخابات تعيده لاعبا وحيدا مع شركاء لا يقولون لا.

السؤال المركزي، هل يمكن للفلسطيني ان يربك حساب نتنياهو الخاص، ويكون فاعلا موضوعيا بوضع نهاية لمسار شخصية هي الأكثر إجراما بحق الشعب والقضية الوطنية، بالتأكيد يمكن ذلك، وبأسرع من حسبة بيبي ذاته، لو قرر الرئيس محمود عباس سحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين، ومنح حركة فتح تشكيل "جبهة مقاومة شعبية ضد التهويد"، دون انتظار لأوهام انهاء الانقسام سريعا.

خطوت ثلاث تفتح الباب لتغيير "خريطة السكون السياسي"، نحو تفاعل يعيد وضع المعادل الفلسطيني رقما من الصعب تجاوزه، بعيدا عن "بهرجة" لا تترك أثرا في مواطن، بل تحيلها لمسخرة شعبية.

ملاحظة: "همهمة الغضب الشعبية" حول مسألة الرواتب يجب ان تكون درسا لكل من يدعي أنه مسؤول عن خدمة الناس...متى الراتب كان السؤال الأبرز واستبق سؤال متى الضم...فكروا منيح ليش هيك بيصير!

تنويه خاص: بدون مقدمات أعلنت فتح وحماس عن لقاء "زومي" بين ممثلين عنهما...الاعلان حلو بس تصديق أنه جد وجد فتلك قمة الهبل...ابحث عن دفع ثمننا لاستعراض مضاف في مسار الاستعراضات القائمة...و"مية الانقسام تكذب الغطاس"!

مغزى تعيين مبعوث إسرائيلي للتسوية مع حماس..الآن!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، أعلنت دولة الكيان الإسرائيلي يوم الخميس 16 يوليو 2020، عن قيامها تعيين مسؤول خاص للتسوية بينها وحركة حماس، ومتابعة المساعدات "الإنسانية" المقدمة الى قطاع غزة، بعيدا عن سلطة منسق نشطات حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، اختصارا يعرف بـ "المنسق".

التبرير "الشكلي" لذلك التعيين والقفز عن معادلة "المنسق" ونقلها مباشرة الى القيادة العسكرية، بأنها محاولة لتجاوز "عقبات" تحدثها عائلات الجنود "الأسرى" لدى حماس، وهو تبرير ضعيف جدا، وقد لا يقنع أي كان خاصة وان المسألة ليست حديثة، ولا يوجد ما هو جديد في كيفية إدارة ملف الجنود وتقديم "المساعدات الإنسانية"، وبالقطع لا يرتبط ذلك "التعيين المفاجئ" بمفاوضات تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل، فتلك مسألة متكررة.

التعيين المفاجئ للتسوية والمساعدات، توافق مع إعادة العمل في بناء المستشفى الأمريكي في قطاع غزة، بعد أن توقف لفترة (وأیضا بدون سبب أمني وعملي)، في توافق يفتح الباب للتساؤل السياسي، عن تلك "الصدف" التي حضرت في توقيت واحد.

تسمية إسرائيل مبعوثها، وعودة العمل في المستشفى الأمريكي مرت بهدوء شديد وسط أزمة "الخلية الجاسوسية"، التي لا زال صداها مستمرا رغم ما كان "ضجيجا إعلاميا" غير ذكي، ولـ "أسباب أمنية" لن نقف كثيرا للحديث عنها رغم خطورتها، لكن قرار تل أبيب يستحق قراءة سياسية ورؤية الأبعاد التي تقف وراء ذلك.

الحديث عن "الستار الإنساني" وتسريع التواصل خارج "بيروقراطية المنسق"، كذريعة لذلك التعيين، لا تحمل "صدقا سياسيا"، فهي تسير منذ الانقلاب عام 2007 دون توقف أو ارتباك، رغم الحروب الثلاثة التي حدثت والمواجهات خلال مسيرات كسر الحصار، لكنها لم تدفع لمثل تلك "الخطوة المفاجئة".

المبعوث وعودة "الحيوية" لإكمال بناء المشفى الأمريكي يأتي في ظل بحث الحكومة الإسرائيلية وإدارة ترامب كيفية تمرير المشروع التهويدي بجزئيه "الضم والخطة"، حيث أحد أهداف ذلك المشروع خلق واقع كيان خاص في قطاع غزة بأبعاد شبه مستقلة، وسيكون له "صلاحيات" تختلف عما ستمنح لـ "محميات الضفة الغربية".

إسرائيل، ستعمل بعد تعيين مسؤول التسوية على فتح أبواب جديدة لتعميق حركة الانفصال بين جناحي "بقايا الوطن" بأشكال تبدو خارج "المناوره - المؤامرة" السياسية، مستغلة البعد الانقسامی، الذي لم يتأثر بخطوة عملية واحدة بعد إعلان

زواج متعة سياسي بين بعض من فتح وبعض من حماس، يبدو أنه لن يكمل شهره الأول، رغم كل ما يشاع عن "فعاليات" هنا وهناك، لكن جوهر الحقيقة السياسية غير ذلك تماما.

القرار الإسرائيلي، الذي مر بصمت مثير للريبة، ليس "عملا خيريا" ولن يكون، لكنه محاولة التفافية لتمير مشروع في تكريس الفصل وتنفيذ أحد أوجه الخطة الأمريكية، وهو ما كان يجب على حماس أن تحدد موقفها العلني من هذا الإعلان، وصمتها سيصبح مثيرا للشكوك السياسية، خاصة بعد أن سمحت لأمريكا بالعودة لاستكمال نقل مشفاها العسكري من الجولان الى شمال قطاع غزة، وهو الشرط المفروض له.

وأحد أوجه ذلك القرار، انه يفتح باب مناقشة تحديث "التفاهات" بين حماس وإسرائيل، بعد أن أصابها خضة ما بسبب دعاوي في أمريكا على قطر، ما يتطلب بوابة غير البوابة القديمة لتمير المال القادم من الدوحة عبر تل أبيب بواسطة الأمن الإسرائيلي.

اعتبار التعيين شان إسرائيلي، كما يردد البعض "همسا" ليس صحيحا، بل هو موقف تضليلي لا أكثر، فالربط بين تسوية ومساعدات في آن، يفرض طرفا آخر للحديث معه، فلا يمكن لإسرائيل أن تعلن ذلك لكي "تفاوض" ذاتها، او تناقش إرسال المساعدات الإنسانية لذاتها.

التعيين والوظيفة تتطلب وجود "شريك"، ومن هنا يبدأ السؤال، من هو شريك إسرائيل في هذه "المهام الجديدة"، تلك هي المسألة التي تستوجب ردا مباشرا وواضحا، ومن يعتقد ان الأمر السياسي سيمر عبر "الباب الخيري" واهم، ومن مصلحة قيادة حماس قبل غيرها توضيح الأمر، وهل هناك علاقة لاستكمال العمل بالمشفى الأمريكي في "البعد الإنساني" للمبعوث الإسرائيلي الجديد، كخطوة أولية لـ "تفاهات" جديدة.

ملاحظة: المفكر المغربي عبد اللطيف اللعبي وجه "عتابا سياسيا" رقيقا لأولي الأمر في السلطة الفلسطينية، عن طلبه جواز سفر شعب الجبارين... لكنه لا زال ينتظر... هل من مجيب!

تنويه خاص: بعض صبية محمد العمادي في صحيفة "رسالتها" نثر الفتنة، مصرين على ممارسة الدجل السياسي والكذب الساذج... نصيحة توقفوا فلستم أهل لشيء، سوى بث سموم قناة أدرعي!

"ملاح فوضى" في الضفة بمساعدة الأمن الرسمي!

كتب حسن عصفور/ في منتصف شهر يوليو 2020، أعلن محافظي رام الله، الخليل، بيت لحم ونابلس، رفض علني لقرار حكومة د. اشتية حول الإجراءات الخاصة بمواجهة كورونا، وبدلاً من الرد الفوري واقالة من يجب اقالته من "المتمردين"، كون الحدث تمرداً صريحاً سيفتح الباب الى مظاهر من "الفوضى"، تراجعت الحكومة بأسرع مما كان متوقعا، لتفتح الباب لكل من يرفض قرارا وفق ما يراه "مصلحة" له، تراجع رسمي لتمرد رسمي شرعن لمظاهر "فوضى قادمة".

ولذا لا يمكن اعتبار ما يحدث في الضفة الغربية المحتملة من احداث تحمل ملاح فوضى صريحة، بأنها "عمليات فردية" أو "مصادفة"، خاصة لو أنها ارتبطت بدور "شاذ" للأجهزة الأمنية، التي تعيش حالة من "الازدواجية" في عملها، بعد أن فقدت جزء من قدرتها، ودورها نتاج وقف التنسيق الأمني.

خروج المسلحين في مظاهر خارج مواجهة الاحتلال مؤخرا، كان "المؤشر الأول" لمرحلة جديدة، سواء أن البعض "المسلح" لم يعد يثق بـ "حماية السلطة رسمياً" لأمن منطقتهم، او تعبير لعدم الاستمرار بالخضوع لقانون أمن السلطة المرتعش، كما يعتقدون، وفي الحالتين هناك ما هو جديد.

أحداث المواجهات الأمنية، وفقدان الصبر على مظاهرات مدنية، واعتقالات نشطاء ارتبطت بشخصياتهم بمكافحة الفساد، أدى الى "توتر اجتماعي - أمني"، لن يمر مروراً هادئاً، أي كانت "مبررات السلطة"، التي لم تعد هي ذاتها، فلا قدرة لها على دفع راتب وخسرت كثيراً في معركتها مع "كورونا" في الأونة

الأخيرة، خاصة مع اللجوء الى استخدام السلاح لفرض "إجراءات" الحجر أو العزل الرسمية.

وجاءت " محاكمة الطفل" في جنين والتحدي السافر لسلطة الأمن الرسمي، لتكشف حجم الاستخفاف الذي بدء يتسرب الى المشهد العام، وأن لغة "التهديد والوعيد" لم تعد وسيلة ذات جدوى، الى أن وصلت للحدث الأخطر، بعد تمرد الأربعة، الذي تمثل في عملية اغتيال لأمين سر حركة فتح في بلدة بلاطة، بمحافظة نابلس، المنطقة التي لا تحمل "ودا" للأمن الرسمي، منذ سنوات.

بعيدا عن "العلاقة غير الودية" بين أهل بلاطة " والرسمية الفلسطينية"، فعملية الاغتيال بيد أمن فلسطيني، ستترك أثرا قد يفوق كل تقديرات "أجهزة التحليل" في دوائر الأمن والحكومة وربما المقاطعة"، خاصة بعد تصريحات رفض دفن جثمان المقتال، ما يؤشر الى حالة "تصعيد"، ما لم تسارع السلطة ذاتها لتطويق الأمر.

أن يصدر بيان، بأن الرئيس امر بتشكيل لجنة تحقيق، خطوة، لكنها قطعاً لن تقنع سكان البلدة ولا أهل الفقيد "التنظيم والعائلة"، ولذا يجب البحث عن خطوة عملية باعتراف كل من كان حاضرا في منطقة إطلاق النار، ثم تبدأ رحلة التحقيق.

حادث بلاطة، قد يفوق في خطورته "تمرد المحافظين الأربعة"، كونه مرتبط بعملية اغتيال لمسؤول وأيضا ابن عائلة بها قيادات فتحاوية مميزة، الى جانب "علاقة ملتبسة" أساسا بين البلدة ومخيمها مع الجهاز الأمني الرسمي منذ سنوات.

دوما، كانت الفوضى "صناعة إسرائيلية" في الأرض المحتلة، لكن الثابت انها أيضا دوما تنفذ بأيدي فلسطينية، ولذا ما يحدث أو ما سيحدث لن يكون انحرافا عن تلك المعادلة المعلومة جدا، لكن الأخطر ان تكون بمساهمة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الأمن الرسمي الفلسطيني.

ملاح فوضوية تأخذ طابعا "منظما"، ما يفرض وقفة جادة وحقيقية قبل فوات الأوان، واعتقاد "البعض" أن الأمر سيمر كما غيره من "أحداث"، لا يستحق أن يبقى يوما في مكانه، ولعل تلك رسالة للوزير الأول قبل غيره!

ملاحظة: الرئيس التونسي قيس سعيد، اظهر انه ليس "رئيس اللغة الفصحى" فحسب، بل و"الفعل السياسي الفصيح" أيضا، فاختر اسما من خارج صندوق "الحزبية"، وقال عبارة قد تصيب البعض برعشة سياسية كبيرة... "نحترم الشرعية ولكن آن الأوان لمراجعتها!

تنويه خاص: لا اجتماعات لمركزية فتح ولا تنفيذية المنظمة ولا جلسة "قهوة الأحزاب"... طيب وين خطط المواجهة، أو بلاش هاي، مين بدو يحضر لمهرجان الصلح بين فلان وعلان!

من يسبق من.. "التهويد" أم "صلح رؤية التهديد"!

كتب حسن عصفور/ من أول منتجات قرار تأجيل الإعلان الرسمي لترسيم المشروع التهويدي التوراتي، كان وقف كل فعاليات "حقيقة أم شكلية" لمواجهته في الضفة الغربية والقدس، وقبلها "قطاع غزة"، بما في ذلك المهرجانات مسبقة الصنع.

قرار وقف تلك "المهرجانات" أكد أنها لم تكن فعلا مقاوما أو جزء من آلية لرسم طريق جديد للمواجهة الشعبية، بكل أشكالها، بل كشفت جوهرها ك "حركة كشفية" لا أكثر، ولذا السؤال المركزي الذي يجب ان يكون حاضرا في الوعي الوطني، هل حقا هناك "رؤية فتحاوية" مع فصائل متحالفة معها لمواجهة المشروع التهويدي، أم الأمر تم استبداله بفعاليات حسب الطلب ووفقا للممكن المتاح.

ولأن حركة "المواجهة" للمشروع الأخطر ليست كلاما، أو حديثا صحفيا يدعي "بطولة فارغة"، بل حراك غير معلب حسب الطلب، وهو ما لم يكن قائما منذ أن بدأت دولة الكيان الإسرائيلي الإعلان الرسمي عن تطبيق رؤيتها التوراتية لأراضي فلسطينية في الضفة والقدس، وقطارها لم يتوقف بل تباطأت حركته، بما يخدم الهدف الجوهري دون خسائر كبرى، في ظل "هشاشة" التحالف الحكومي القائم، والتقدير الأمريكي الخاص لما سياترتب على القرار من أثر

سلبى على حظوظ انتخاب ترامب مجددا للرئاسة، بعد خسائر شعبية لم تكن ضمن حسابات فريقه "التهويدي"، بل ولم يكن متوقعا نمو معارضة "يهودية" في الولايات المتحدة لذلك المشروع، الذي وصفه كثيرون منهم بأنه خطر حقيقي على إسرائيل.

قرار تأجيل المهرجانات الكشفية، يفتح باب المساءلة، هل هناك تنسيق عملي بين القائمين عليها وسلطات الاحتلال، مقابل "خدمات أخرى" يتم العمل عليها بما يخدم رؤية إقامة "المحميات السبعة والنتوء الكياني في قطاع غزة"، والبدء عمليا في "مأسسته عبر أدوات يتم تقديم الخدمات المطلوبة لها، وفقا لحسابات متعددة الأشكال.

لم يكن صدفة، أن يتم وقف أي حركة فاعلة ضد مشروع التهويد "الضم وخطة ترامب"، مع عرض حركة كلامية شكلية مرتبطة بما بات يعرف "مسلسل لقاءات فتح وحماس"، وكان الأمر تم استبداله من "مهرجانات استعراضية ضد الضم الى حركات استعراضية حول الصلح"، استبدال لفعل كفاحي بفعل كلامي، خاصة وان الشعب الفلسطيني يدرك أكثر كثيرا ممن يدعون انهم قيادات رسمية، قيمة المصالحة الوطنية وخطر الانقسام.

بعض القائمين على الحركة الاستعراضية الجديدة، لا زالوا يعتقدون أن اختراع كلام "مقاوم" لتمرير خدعة الاستبدال، دون أي تبدأ خطوة عملية واحدة تؤكد أن "التصالح" هو نتاج الضرورة للمضي نحو فتح "جبهة مقاومة شعبية" ضد المشروع الاحتلالي العام، خاصة وأن ممثل حركة فتح (م7) جبريل الرجوب قد أعلن أن هناك "رؤية شاملة" لمشروع المواجهة.

لو صدق الكلام، من هي الجهة التي أقرت "رؤية المواجهة" التي تحدث عنها، وهل هي رؤية خاصة بفصيله، ام تمت بتوافق فصائل معينة، وهل حماس وغيرها هي جزء من تلك الرؤية، ام أنها ستبدأ في مناقشتها، بعد ان تنتهي حلقات "مسلسل اللقاءات التلفزيونية"، وافترضا أن تلك الرؤية لم تجد موافقة من حماس او لديها اعتراضات جوهرية، هل سيتم التجاوب معها، ام انها "رؤية متفق عليها" مع آخرين لا يجوز المساس بها او تعديلها.

هل تقوم تلك "الرؤية" على فصل مساري المواجهة عن التصالح، أي هناك خطان متوازيان، لا يؤثر أحدهما على الآخر، أم أن التصالح والمواجهة يسيران توافقيا، وافترضا تعطلت حركة مسار من المسارين هل يمكن الاستمرار أم سيتم تعطيل الآخر الى حين وضوح اصلاح عطب المسار المتعطل، واعتراضا ايهما أقرب للتنفيذ "مسار المواجهة" أم "مسار التصالح".

ولو هناك رؤية كفاحية متفق عليها أو متفاهم عليها، كما يدعي ممثل فتح (م7)، فلماذا توقفت كل فعاليات مواجهة المشروع التهويدي دون توضيح سياسي، وهل التأجيل مرتبط بخطوات غير معلنة، ولا يجوز الكشف عنها لقيمتها.

أسئلة متعددة تفترض أن تجد لها جوابا لو حقا هناك "رؤية مواجهة" للمشروع التهويدي، وليس رؤية لخدمة أدوات بناء مشروع تساوقي بديل للوطنية الفلسطينية.

ملاحظة: فجأة خفتت حركة تصريحات "الفصائل" خارج القطبية المستحدثة إعلاميا، هل هو صمت التحضير لانطلاقة مفاجئة ام صمت من لا حول له ولا قوة...بدها حكي!

تنويه خاص: لا يوجد أكثر سذاجة أن يدعي شخص ما انه "مشروع شهيد" وهو يتحرك تحت حماية قوات الاحتلال... صحيح هو مين مستهدفه على هيك!

مهرجان "غزة الاستعراضي" ...نفق الى حضن الرباعية الدولية!

كتب حسن عصفور/ أثار اعلان حركتي فتح وحماس عن توافقهما لإقامة مهرجان "وطني" ضد الضم وصفقة ترامب في قطاع غزة، جملة من التساؤلات الشعبية والفصائلية، وأكثر تلك الأسئلة "شيوعا" ارتبط بالمكان، قبل الشكل والمضمون.

لما غزة هي مكان مهرجان يتعلق بمخطط تهويدي في الضفة والقدس، أجوبة أصحاب المهرجان جاءت ملتبسة وكأنها إشارات لفاقدي النطق، لكن البعض يراها "مساهمة غزية" في معركة عامة، ورسالة أن "اليد موحدة"، والحقيقة أن

المنطق يغيب عن تلك الأقوال، لأن أصل الرد الشعبي – الرسمي يرتبط بالمكان أولاً، ومع تصاعد المواجهة ضد المشروع التهودي وتصاعد الفعل ليكون هو القاعدة تنفرع منها أشكال الرفض الوطني، وليس استبدال فعل العمل بفعل الكلام في غير مكان الحدث.

ولأن الأمر ليس حضوراً وطنياً ضد الضم، بل رسالة "استعراضية" من طرفي الانقسام، ولكل منهما هدفه الخاص، كانت بداية الإعلان كاشفة غاية ذلك "الاستعراض"، أن تتفق فتح وحماس من وراء "القوى الوطنية" ليس سوى مظهر استخفايي، وشكلاً جديداً لتكريس "قطبية سياسية ثنائية"، وعلى الآخرين التعامل مع تلك "الحقيقة"، انقساماً أو مهادنة أو بحثاً عن تصالح استعراضي.

غياب المشاركة التحضيرية للمهرجان، رسالة لا تحتاج لفك ألغازها، فهي واضحة تماماً وتكشف أن جوهر الأمر، ليس حراكاً لمواجهة المخطط المعادي بكل مكوناته، بل محاولة لفرض "قطبية سياسية" تحضيراً لمرحلة قادمة، تفتح الباب لصفقات، وخاصة أن هناك "هيئة المسيرات" التي تحمل ذات عنوان المهرجان، وتضم مختلف المكونات السياسية بما فيها طرفي الانقسام، ولكن تغييبها لتأكيد المؤكد في الرسالة الجديدة.

المسألة الإلتباسية الثانية في مهرجان "الاستعراض الوطني"، تكمن في أنه لم يتم القيام بأي خطوات عملية تفتح الباب لمظهر "وحدوي"، يمكن ان تمثل "علامات ثقة"، بأن الأمر لا يحمل "أهدافاً كامنة" غير التي يتم الحديث عنها، وكى لا يعتبر البعض الأمر أكثر تعقيداً، فهناك خطوات لا تحتاج سوى قرار بيروقراطي، تبدأ بوقف حملات الاعتقالات واطلاق سراح من بالسجون بتهمة "التخابر مع رام الله" او خدمة "مخطط حماس في غزة"، ووقف حملات إعلامية تشويهية لا صلة لها بالوطنية، تدار عبر خلايا خاصة من غرف مغلقة لأجهزة طرفي الحالة الانقسامية.

المسألة الثالثة، ان الإعلان المهرجاني أشار الى مشاركة شخصيات رسمية غير فلسطينية، بعيداً عن مناصبها، ما يطرح السؤال الذي قد يكون الأهم، هل هناك "غاية سياسية" تقف وراء ذلك ويصبح المهرجان "قناة عبور" الى تحقيقها،

يرتبط بالحراك العربي – الفلسطيني والدولي، من أجل إعادة التفاوض بين الطرفين الفلسطيني – الإسرائيلي عبر مظلة "الرباعية الدولية".

الأمر ليس سرا، فروسيا منذ فترة زمنية تقود حراكا واضحا لتوفير الغطاء المناسب لعودة التفاوض تحت الرعاية الدولية، وقد وافقت "القيادة الرسمية" على ذلك، وكان لافتا تماما كلمة مبعوث الأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف في مجلس الأمن يوم 21 يوليو 2020، حيث طالب بضرورة عودة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فورا، برعاية الرباعية لدولية، واعتبار ذلك هو السبيل لمنع مخطط الضم.

ولم يعد خافيا، ان فتح توافق على ذلك الخيار "الدولي"، بل أصبح أحد الأهداف التي تطالب بها بشكل رسمي، فيما حركة حماس لم تعلن أي معارضة رسمية لتلك الدعوة، بل قد تراها بوابة جديدة لتعزيز "شرعيتها" المتهالكة في قطاع غزة، وبوابة توسيع "نفوذ" في الضفة دون مطاردة. لذلك يمكن قراءة ان الاستنتاج الأهم من "السيرك السياسي الجديد" في غزة، تشكيل "تحالف خاص" يتبلور لفتح الباب أمام بلورة "حل ما" يقيد مشروعي الضم والتهويد ضمن حدود متفق عليها، ويقيد "حركة الاستقلالية السياسية الفلسطينية" ضمن دولة متفق عليها خالية من "السيادة" في الضفة وبملاحها في قطاع غزة.

وقبل الختام، يبقى التساؤل، كيف يمكن الحديث عن "مواجهة الضم"، وهناك حالة انفصام عن الناس في جناحي "بقايا الوطن"، ملامحهما لم تعد خافية، التذمر والغضب لم يعد مكتوما رغم حضور أدوات القمع والإرهاب.

الريبة السياسية هي الحاضرة بعد اعلان "مهرجان المهرجان" بين قطبي الأزمة الوطنية، في تغييب لكل الوطني، وطريقة مواجهة مشروع التهويد ليس عبر "المهرجانات المكيفة"، بل عبر حركة شعبية تفاعلية تؤمن بمن يعتبر ذاته قيادة لها.

خير الكلام لم يحضر بعد، وخطاب الهواتف لن يحيي كثيرا من أمل وطني.

ملاحظة: كان مثيرا جدا، ان تدخل الأموال القطرية الى حركة حماس ليلا وسر ك "مواد مهربة"، سابقا كان الاستعراض بها هو سيد المكان، اصيح الأمر الآن وكأنه "شبهة" وطنية...وهي هيك!

تنويه خاص: تطور ملفت في مسار الانتخابات الأمريكية، ان يتهم مرشحا له كل الحظوظ أن يصبح رئيسا منتخبا، رئيس حالي بأنه عنصري...دماء فلويد يبدو انها لن تذهب كدماء أهل فلسطين!

موزاييك المشهد الفلسطيني " طريق المحميات و"النتوء الكياني"!

كتب حسن عصفور/ تخرج بعض الأطراف الفلسطينية، بين حين وآخر لادعاء "بطولات" خاصة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتمارس عملية تضليل للوعي وسرقة مسار التاريخ لتضعه في مسار تشويه غير مسبوق، وتعتقد انها بتلك الحرب الجديدة، يمكنها تحقيق ما انطلقت من اجله، بديلا مقبولا في معادلة التقاسم الوظيفي الجديد، على موسيقى صفقة ترامب الرافعة الحقيقية لـ "المشروع التهودي – التوراتي".

لم يعد الأمر يحوي كثيرا من "الأسرار" فيما يتم اعداده لتمرير المشروع المركب لتدمير الكيانية الوطنية واستبدالها بمحميات في الضفة الغربية رسمتها خريطة شارون وفقا لمشروعه، المستحدث بخطة ترامب، بديلا للسلطة والدولة، مع انشاء "نتوء كياني خاص" في قطاع غزة، ضمن مهام أمنية محددة مدفوعة الأجر، ودور سياسي انتظاري لترتيب العلاقة مع "المحميات السبع".

تدرك إسرائيل تماما، انها لن تدفع ثمن كبيرا لو توقف الأمر على معارضة فلسطينية لتنفيذ مشروعها التهودي – التوراتي، والذي من اجله اغتالت اسحق رابين عام 1995، كونها رأت فيما وقعته مع منظمة التحرير وزعيمها الخالد الشهيد ياسر عرفات في اتفاق أوسلو، "تنازلا تاريخيا" عن ذلك المشروع، الذي يروونه تاريخا وثقافة اعتقادا دينيا، فبدون الضفة والقدس لا قيمة لدولة إسرائيل الخالية من "يهودية المكان".

فلوحة المشهد الفلسطيني الراهن مفكك، فاقد آلية دفع يمكنها ان تمثل رأس حربية حقيقي في منع تنفيذ "المشروع التوراتي"، فمنظمة التحرير تعيش اسوأ مراحلها السياسية، غياب كلي للدور والمكانة، اصابها "شلل سياسي" وعقم في التفاعلي الشعبي، حتى خليتها الأولى تحولت من "صانع القرار" الى منفذ "قرار" دون تحديد جهته.

لم يعد إطار "القيادة الفلسطينية" له علاقة بما كان يوما في "العهد العرفاتي"، وتحول الى مشهد احتفالي لتمرير موقف ما، وانعكس ذلك على آلية العمل التي تم الحديث عنها لمواجهة المشروع التهودي - التوراتي، من مواجهة شعبية كفاحية، الى مهرجانات استعراضية منظمة، لا تمثل أي تهديد مباشر للعدو الوطني ومشروعه.

فيما تسارع حركة حماس الزمن، لتقديم ذاتها أنها "البديل الموثوق" لكل ما كان تمثيلا فلسطينيا، وهي من يملك القوة العسكرية القادرة على "تأمين أمن إسرائيل" من قطاع غزة، وتحديد أي حراك في الضفة الغربية، تسارع لم يعد مقتصرا على تصريحات رئيسها وقيادتها التي لم تعد "تخجل" سياسيا من الحديث عن "نهاية السلطة"، دون أن تقدم ماذا لديها بديلا عن تلك "السلطة الذاهبة" وفقا لفكر حماس المستحدث.

حماس، بعد ساعات من "عرض الكومودور" الخطابى، أقدمت على منع أي فعالية ضد الضم والتهويد في قطاع غزة ليست ضمن "دقات ساعتها" المعبأة وفق لأجندة خاصة جدا، واستبدلت الحضور الجماعي حيث عملت على "خداع الناس" بعض الوقت، بأنه مظهر التوحد المفقود في الضفة، لتبدأ رحلة تشكيل "قطبها السياسي" مع الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية"، بإعلان ما يمكن تسميته "جبهة التواصل الاجتماعي الثورية".

خطوة حمساوية جديدة على طريق اعلان "البديل السياسي التمثيلي" في لحظة اخفاق حركة القيادة الرسمية الفلسطينية "منظمة وسلطة".

"جبهة التواصل الاجتماعي الثورية" الجديدة هي رسالة تنظيمية مكمله لرسائل حماس السياسية، خاصة بعد أن "خطفت الفصيل المؤسس الثاني في المنظمة والثورة الفلسطينية"، كغطاء "شرعي" لتمرير مشروعها الاحلالي".

حماس مع "قطبها الجديد" ستبدأ مع أول يوليو حراك يفترق أكثر فأكثر مع المسار العام، وستكون حركة "مهرجانات البلالين" القوة الدافعة لتمرير ذلك، مع احتمالية لأي "تطور عسكري" قد يساهم في "شرعنة نتوء غزة الكياني".

المفارقة الأكبر، ان مطبات عرقلة المشروع التهويدي، وللمرة الأولى هي ليست من صناعة فلسطينية على الاطلاق، بل هي مطبات خارجية لها حسابات في رسم المشهد الشرق اوسطي والإقليمي بشكل جديد، يعمل على "قوننة التهويد" ليصبح "مقبولا" وليس مستفزا خطرا.

كان الاعتقاد أن تمثل حركة دفع المشروع التهويدي – التوراتي، قوة تهز لوحة "موزاييك المشهد الفلسطيني" في بقايا الوطن، لصناعة مشهد وحودي جديد، بعيدا عن الحزبية السياسية والفكرية الظلامية، لكن "التمني الوطني" لم يصل بعد... فهل لا زال ممكنا... تلك هي المسألة التي قد يفجرها شعب طائر الفينيق.

ملاحظة: الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار وصف شعب فلسطين بـ "شعب الجبارين"، لكن حاله اليوم بات وكأنه "شعب الجائعين"... تعبيران تلخصان حالتنا الراهنة!

تنويه خاص: مواجهة كورونا في البدايات كانت "قاطرة شعبية" د. اشتية... يبدو أنها ستصبح قاطرة جرف تلك الشعبية... بعض الكارهين له باتوا "حلفاء" للوباء على امل خلاصهم من "فايروس محمد"... انه "زمن المحميات".

هل ترد حماس الاعتبار لمحمود اشتيوي وغيره؟!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "هزة" كشف كتائب القسام للخلية الجاسوسية الجديدة، ستفتح بابا جديدا فيما يخص شخصيات غزية حماسوية، تم اعدامها بتهمة "التعامل مع العدو"، أو "ارتكاب جرائم سلوكية وأخلاقية" وفقا لـ "تحقيقات" قام بها بعض من تبين لاحقا أنهم من صلب المرتبطين بالعدو القومي وجهازه الأمني.

ومن بين الأسماء التي تقفز الى الواجهة، أحد قيادات القسام الأمنيين محمود اشتيوي، حيث أصبح من حق عائلة اشتيوي ان تطالب حركة حماس بقيادتها، بل وقيادة القسام بإعادة الاعتبار لابنها المغدور ظلما، وأن تعلن براءته الأمنية – السياسية، بل وتكريمه باعتباره شهيدا للحركة، خاصة وانه كان من خيرة عناصرها الأمنيين.

قضية اشتيوي، احتلت في حينه حيزا هاما من التداول الإخباري، بعدما رفضت عائلته الاعتقال "المشبوهِ"، واعتبرته وفقا لقول شقيقته، ان الإعدام كان تصفية لحسابات غير وطنية.

قيام حركة حماس وكتائب القسام بمراجعة لتلك القضية، يمنحها "مصادقية" سياسية، بل وأمنية بعد الهزة الكبيرة التي طالتها، والتي تفوق كثيرا آثارها الضارة من نفي حماس وتجاهلها للفضيحة الجديدة، التي تضاف لمسلسل طويل، ولذا فتح قضية محمود ثانية يمثل خدمة لها، قبل أن يكون واجب وطني – اجتماعي لشخصية ذهبت ضحية تحقيقات قام بها من تبين انهم جواسيس.

لا نعتقد، ان "المكابرة الأمنية" يمكن ان تخدم حماس، بل العكس ما سيحدث "ضجيجا" مضافا لما أصابها مؤخرا، أي كانت طريقة علاجها التي كشفت بعدها الكلي عن "الحكمة السياسية"، وكشفت "عصبية" وطفولية غريبة، وكأن الحل جاء في النفي البياني أو الذهاب لكيل الاتهامات "الغبية"، لكل من تحدث عن واحدة من "أخطر" خلايا التجسس، التي انكشفت في مسار حماس، ومنها خلية "عبد المجيد المسارعي" مسؤول شبكة الاتصالات، وهرب الى إسرائيل عام 2010.

ومن باب الدقة والحرص الوطني، قد تقوم حماس بتشكيل "لجنة قانونية – سياسية"، بمشاركة أمن الغرفة المشتركة لمراجعة مسار التحقيق مع محمود اشتيوي، كي لا تتهم مرتين، لجنة تعمل بعيدا عن "ضغوط" أمنية – اجتماعية وتراجع كل التقارير التي تقدم بها المغدور، وما كان له من ملاحظات على بعض الشخصيات في حينه ودوهم في خدمة العدو، خاصة إبان حرب 2014 ومحاولة اغتيال قائد كتائب القسام محمد الضيف.

مراجعة حقيقية، قد تكون سابقة وطنية تخدم حماس أولاً، وتعيد الاعتبار لعائلة وانسان د يكون ذهب غدار وتصفية لوشاية من جاسوس، وسيكون ذلك درسا وطنيا، بأن الخطيئة التي حدثت وجب علاجها بالممكن المطلوب.

هل تفعلها قيادة حماس وتقدم نموذج جديد في التعامل مع الخطايا، وإدراك القيمة الاجتماعية لما سيكون لها من مردود سياسي، ولها ان تعلن مراجعة كل مسارات التحقيق وما نتج عنها التي تولاهها سابقا كل من ثبت تورطه مع العدو في عمل تجسسي.

مثل هذه المعالجة ستساعد كثيرا في حصار عمليات الاختراق المتواصلة، والتي لن تتوقف ولكن يمكن الحد كثيرا من اضرارها ليس عبر سلوك أمني فقط، بل الأهم علاقة بمحيط شعبي قائمة على الثقة والاحترام.

المكابرة سم سياسي ضرره لا يتوقف بقرار بيروقراطي... والتواضع قيمة إنسانية لا متناهية، فأبي خيار ستختار حماس!

ملاحظة: هل انتصرت "كورونا" على حركة مواجهة "المشروع التهويدي" فأصابها عطب وشلل، أم ان "العطب" قرار سياسي الى حين...مسألة فيها حكي!

تنويه خاص: بدأ الغازي رجب أردوغان يطالب بثمان ما يقوم به من "خدمة" للمشروع الأمريكي في المنطقة كـ "شاه" جديد...100 مليار دولار تبادل تجاري مع الأمريكان...الجاسوسية لم تعد عملا سريريا!

هل تصبح "مواجهة إسرائيل" تسلية للبعض في غزة!

كتب حسن عصفور/ عندما انطلقت مسيرات كسر الحصار في 30 مارس 2018 في قطاع غزة، ضمن تقدير أولي على أمل إعادة الحضور الكفاحي الفلسطيني، بعيدا عن "المواجهة العسكرية" بعد ثلاث حروب تدميرية، أنتجت من المآسي ما فاق كثيرا رغبات البعض بتحويلها الى غير حقيقتها، كان لتلك المسيرات أن تترك رسائل هامة تمثل رافعة عملية في لحظة تاريخية فاصلة.

ولعل النقطة التي تبقى الأكثر إشراقا في تلك المسيرة، يوم أن قررت أمريكا البدء الرسمي في تنفيذ خطة رئيسها ترامب (الوجه الآخر لخطة شارون)، حيث سقط أكثر من 70 شهيدا ثمنا لرفض فلسطيني كان هو الرد العملي الوحيد على إحدى "الوكسات السياسية" التي مرت لاحقا، وباتت كأنها واقع لم يعد يتم الحديث عنه.

ومع مرور الوقت فقدت تلك المسيرات كثيرا من بريقها المبكر، وتحولت الى "خيمة مصالح فصائلية" يتم تقاسمها وفقا للحجم والقدرة، لتصبح شكلا روتينيا التمسك بها ليس حرصا كفاحيا، حتى وصلت إلى نهايتها وفقا لمعادلة "المال مقابل الهدوء" تطبيقا لـ "التفاهات السرية" بين حماس وإسرائيل عبر قطر وسفيرها العمادي، بعيدا عما حاولت ترويجه لغير ذلك.

ويبدو ان أزمة حكم حماس في قطاع غزة تتفاقم مع انحسار "التدفق المالي" ثمنا لتلك المعادلة، تحت ضغط قانون "دعم الإرهاب" الذي يهدد قطر في أمريكا، انعكست أزمة شبه شاملة على أهل القطاع، مع تزايد ظواهر اجتماعية خطيرة، تعددت المسميات ونتيجتها واحدة، خيار الموت بديلا.

تفاقم أزمة قطاع غزة، في ظل فشل شبه كامل لإدارة حماس وتنظيمها الحكومي، وغالبية أهل القطاع يلمسون تماما أن الوضع القائم لا يمثلهم، وأن خدمات "حكومة أمر واقع" تذهب غالبها لخدمة حماس أعضاء وجمهورا، ما يفتح الباب لتزايد الغضب الاجتماعي، بين حين وآخر بأشكال متعددة، كان أبرزها حراك "بدنا نعيش"، الذي تم مواجهته بالقوة الحمساوية الضاربة، وترك ذلك الحراك ومواجهته أثرا لن يزول بقرار إداري، لأن أسبابه تتعاضد.

ويبدو ان قيادة حماس لا ترى جوهر الأزمة، ولذا بدلا من التفكير في كيفية الخروج منها تلجأ الى اشكال من "الغوغائية السياسية-الإعلامية" حينما، والى "الشوشرة العسكرية" حينما آخر، لحصار واقع لن يتم دفنه تحت "أنفاق الهروب" وتحت ذريعة مواجهة دولة الكيان.

لعبة الخلط المستحدثة التي تقوم بها قيادة حماس لن تقودها ابدا للخروج من عمق الأزمة بالطريقة التي تقوم بها، حتى لو عادت الى مناورة تحريك "مسيرات" غيرت اسمها من "كسر الحصار والعودة" الى مواجهة صفقة ترامب والضم

والعودة، أي أنها اسقطت أولوية وجود حصار، دون أن توضح لماذا تم ذلك، لكنه يكشف جوهر "الاتفاق السري" بينها وإسرائيل.

تغيير المسمى ليس "سهوا سياسيا" بل هو استجابة عملية لجوهر تلك التفاهات، وإقرار حمساوي بأن الحصار لم يعد هو سبب الأزمة التي يعيشها قطاع غزة.

والسؤال الرئيسي، هل تصبح عملية "المواجهة" التي تتحدث عنها حماس كمسألة مركزية بين حين وآخر، وتخفيها كليا بين حين وآخر، وفقا لموسيقى مصلحتها الحزبية وليس الوطنية، أداة مناورة جديدة وابتزازا سياسيا للهروب من فشلها في إدارة الحكم، مسألة يجب الانتباه لها كي لا يصبح خطف قطاع غزة وسيلة لخدمة أجندة "حكم مرتعش".

ملاحظة: يصر البعض في طرفي النكبة الانقسامية على مواصلة الاستخفاف بالوعي الفلسطيني، فكل من يرى ان خطواتهم الشكالية" ليست سوى كذبة مضافة، يرونه خصما "وطنيا...راقبوهم جيدا فكل كلام منهم يكشف عارهم أكثر!

تنويه خاص: يبدو أن "زواج المتعة الفتحاوي الحمساوي" أثمر عن وقف "مهرجانات الاستعراض" التي حدثت في بعض مدن الضفة...السؤال هل هي مقدمة لـ "فعل" أكثر ثورية ام لـ "فعل" أكثر طبطبة، انتظارا لقدام من تل أبيب وواشنطن!

"وفد طبي من غزة للضفة" وثقافة "الانقسام التشاركي"!

كتب حسن عصفور/ كثيرا ما يحاول "البعض" الفلسطيني تجاهل الخطورة الحقيقية التي انتجتها مؤامرة 2006، لصناعة مستقبل سياسي مشوه، عبر "انتخابات ديمقراطية"، أدت الى فوز حركة حماس بها، بعد تحضيرات متعددة لهزيمة فتح وتجهيز "بديل مشارك"، منذ قمة كمب ديفيد، لتدمير الكيانية الموحدة، كضرورة سياسية لا بد منها، كي يصبح المشروع التهويدي – التوراتي قائما، وليس هدفا.

ولذا لم يكن ابدا هناك "عقبات موضوعية" بعد تلك الانتخابات لتمرير الانقسام وتكريسه لاحقا بشكل عامودي وأفقي، وأصبح عقبة مرضية مزمنة اصابته الجسد الفلسطيني، مكافحته يحتاج علاجاً مستحدثاً يكسر كل التقديرات التقليدية، او التفكير "القبلي السياسي"، في البحث عن ترصيات جزئية، تنتج "دورية الفشل".

الانقسام الفلسطيني لم يعد بعدا سياسيا أو فصائليا حسب، بل تحول ليصبح جزءا من "الثقافة السائدة" في جناحي بقايا الوطن، ومن يراقب تصريحات ممثلي حكومتي الأمر الواقع سيدرك جيدا تلك "الحقيقة السوداء"، التي يتهربون منها، ويختبئون خلف "أكاذيب" مصنعة.

يوم الثلاثاء، أعلن مسؤول الصحة في حكومة حماس، (أن الوزارة بغزة قررت إرسال فريق طبي مؤهل ومتعدد التخصصات للمحافظات الشمالية، من أجل مساندة زملائهم في مواجهة وباء كورونا. وأكد يوسف أبو الريش، "أن التحديات المختلفة تحتم علينا أن نقف موحدين في مواجهتها").

جوهر التصريح يعكس عمق الثقافة الانقسامية، وفد "من وزارة غزة لدعم انشاء في وزارة الضفة"، هكذا بات الأمر، الكلام بذاته تعبير عن "سذاجة سياسية" من حيث الشكل بأن يصدر في تصريح خاص يعتبر "حدثا"، رغم ان الأصل ان يكون ترتيبا داخليا بين اقسام وزارة واحدة، يقوم بعض من العاملين فيها بالعمل في مناطق أخرى.

التصريح المعلن من وزارة الى وزارة، ليس سوى إساءة مضافة للوطنية الفلسطينية، وكشف عملي لعمق الانقسامية التي تختزنها حركة حماس، والتي بدأت في التسارع بالتوازي مع التسارع في تطبيق المشروع التهوديدي، الذي يستثني قطاع غزة، ويمنحه بعدا "كيانيا خاصا"، مع بحث شكل المشاركة في حكم المحميات السبعة الذي يطل برأسه، وما تحدث به المسؤول الحمساوي، كأنه مظهر تنفيذي لبعض ملامح ذلك المشروع.

التسارع "التفاعلي" مع المشروع التهوديدي بمظهر "الرفض اللغوي" والتجاوب العملي، ويبدو أن الأمر ينتقل من تمرير "الانقسامية السياسية" الى "الانقسامية التشاركية" المحدودة في "حكم المحميات السبعة"، مع ميزة ريادية خاصة لـ

"النتوء الكياني الغزي"، بدأ التعبير عنها في "مسلسل اللقاءات التلفزيونية" بين ممثلين عن حركتي فتح وحماس لترويض الوعي الوطني، وتمير مؤامرة جديدة كما كان عام 2006.

تلك المسألة بكل مكوناتها يجب ان تكون جرس إنذار مبكر للشعب الفلسطيني، كي لا تصبح واقعا يصعب التصدي له، ويتحول الى جدار مضاف للجدر التي تم صناعتها لصد المشروع الوطني، في ظل الهروب غير المبرر من تنفيذ قرارات الرسمية الفلسطينية، وخاصة سحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين امتدادا شرعيا لأول سلطة فلسطينية في التاريخ فوق أرض فلسطين.

هل تنتفض "بقايا الحركة الوطنية" لتشكيل حائط صد عملي لـ "مؤامرة مركبة" ما بين "تهويد أرض وإذابة كيان"، ام أصبح الأمر خارج القدرة التي لديها، ما يتطلب تفكيراً لصناعة جديد كفاحي وإن طال زمنا.

ملاحظة: غسان كنفاني منذ أن غادر جسده الحياة شهيدا بقبلة من فاشيي العصر في تل أبيب، لا زال يدق الجدران كي لا ينام الناس في زمن الكآبة السياسية العام... المبدع غسان حيا وهو شهيد، في ذكراه عبر فهل ممن يقرأون... يا غسان!

تنويه خاص: أعلن أحد مسؤولي فتح (م7) انه لا يوجد موعد محدد ولا مكان معين لإقامة مهرجان حول الضم في الضفة... طيب هاي اسمها "مواجهة" لمشروع خطير أم "مداعبة" لشي تاني.. البقية عندكم!